جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية

فرع: علوم سياسية

تخصص:العلاقات الدولية

رقم: .....

إعداد الطالب(ة):

بن جلول وفاء

يوم: 2025/06/04

التنافس الدولي على موارد الطاقة في افريقيا و تأثيره على العلاقات الدولية

لجنة المناقشة:

نبار سليمان	**أ. محاضر**	جامعة بسكرة	**رئيسا**
بسكري منير	**أ.محاضر**	جامعة بسكرة	**مشرفا**
فرحات علاء	**أ.محاضر**	جامعة بسكرة	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2024 – 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ
لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ
اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْراً

الطلاق الآية (2-3)

صدق الله العظيم

الشكر و العرفان

قال الله تعالى: (لئن شكرتم لأزيدنكم)

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من لا يشكر الناس لا ينكر الله)

بعد الثناء والحمد الله الذي وفقني لإعداد هذا العمل، لا يسعني إلا أن تتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان و خالص تقديرنا.

إلى الأستاذ المشرف الدكتور" **بسكري منير** " على ما بذله من نصح وإرشاد وتوجيه ومتابعة وإشراف.

إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذاكرة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها.

كذلك تحية خاصة لجميع الأساتذة على دعمهم ومساعدتهم لنا ونخص بالذكر أساتذتنا الأفاضل.

إلى كل هولاء شكرا جزيلا

الإهداء

الحمد لله كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل.

والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

إلى روحي والديَّ العزيزين، رحمهما الله، اللذين كانا النور الذي أنار دربي، والدعاء الذي رافقني في كل مراحل حياتي...

وإلى أختي الغالية، سندي ودعمي، التي لم تبخل عليّ يومًا بالمساندة والتشجيع... "

الى جميع أساتذة العلوم السياسية الذين لم يبخلو علينا بالنصح و التوجيه.

إلى كل زملائي في العمل وفي الدراسة إلى كل من وسعهم صدري حبا ولم تسعهم مذكرتي.

مقدمة

مقدمة

تُعد قارة إفريقيا اليوم محورًا رئيسيًا للتنافس الدولي بسبب ما تزخر به من موارد طبيعية هائلة، وعلى رأسها مصادر الطاقة مثل النفط، الغاز الطبيعي، والمعادن النادرة. فقد أصبحت الطاقة في العصر الحديث إحدى الأدوات الاستراتيجية التي تشكل ملامح العلاقات الدولية وتوجه السياسات الاقتصادية للدول الكبرى. وفي هذا السياق، برزت إفريقيا كساحة تنافس محتدم بين القوى العالمية، الساعية إلى تأمين احتياجاتها من الطاقة وضمان موطئ قدم لها في القارة الواعدة.

لقد أفرز هذا التنافس أبعادًا متعددة، سياسية واقتصادية وأمنية، انعكست على استقرار الدول الإفريقية وعلى توجهاتها التنموية. إذ تسعى العديد من القوى الدولية والإقليمية إلى تعزيز حضورها عبر الاستثمار المباشر، وإبرام الاتفاقيات، والمشاركة في مشروعات البنية التحتية المرتبطة بقطاع الطاقة. وفي مقابل هذه الفرص، تواجه القارة تحديات كبيرة تتعلق بالسيادة على الموارد، وحسن إدارتها، وتحقيق تنمية مستدامة تعود بالنفع على شعوبها.

أهمية الموضوع :

الأهمية العلمية:

تنبع الأهمية العلمية لدراسة هذا الموضوع من كونه يسلط الضوء على أحد أبرز مظاهر التفاعل الدولي المعاصر، حيث يجمع بين تخصصات متعددة مثل العلاقات الدولية، الاقتصاد السياسي، والدراسات الاستراتيجية. كما تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بدور الطاقة كعامل محدد في تشكيل السياسات الدولية، وتوضيح موقع إفريقيا في معادلة الطاقة العالمية. ومن خلال تحليل أبعاد التنافس الدولي، يمكن للدراسة أن تقدم فهمًا معمقًا للآليات التي تتحكم في التدافع نحو الموارد، وما يرتبط بها من رهانات سياسية واقتصادية.

الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في تقديم قراءة موضوعية للتحديات والفرص التي تواجه الدول الإفريقية في ظل هذا التنافس الدولي المتزايد. فهي تساعد صناع القرار، سواء في الدول الإفريقية أو على المستوى الإقليمي، على وضع استراتيجيات أكثر فاعلية لإدارة مواردهم الطبيعية بطريقة تحفظ مصالحهم الوطنية وتعزز التنمية المستدامة. كما يمكن أن توجه هذه الدراسة المستثمرين والباحثين في قطاع الطاقة لفهم طبيعة البيئة الاستثمارية والجيواقتصادية في إفريقيا، مما يساهم في اتخاذ قرارات أكثر وعيًا في التعامل مع هذه الأسواق الحيوية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب العلمية والذاتية التي دفعتني الى اختيار هذا الموضوع .

الأسباب الموضوعية :

- الأهمية الاستراتيجية المتزايدة لموارد الطاقة في إفريقيا على الصعيد العالمي، خاصة مع تزايد الطلب العالمي على مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة.
- اشتداد حدة التنافس بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة، الصين على تأمين مصادر الطاقة، مما جعل القارة الإفريقية ساحة رئيسية لهذا الصراع.
- ارتباط مسألة الطاقة بقضايا سياسية وتنموية كبرى مثل الأمن القومي، الاستقرار السياسي، والتحول الاقتصادي في الدول الإفريقية.
- تأثير هذا التنافس على مستقبل القارة الإفريقية، سواء من حيث التنمية أو من حيث قدرتها على الحفاظ على سيادتها ومواردها الطبيعية.

الأسباب الذاتية :

- الموضوع يندرج في إطار التخصص الأكاديمي .

- الرغبة في فهم وتحليل ديناميكيات التدافع الدولي على الموارد الإفريقية من زاوية أكاديمية موضوعية ومنهجية.

الدراسات السابقة :

دراسة أمير محمد عبد الحليم بعنوان "التنافس على مصادر الطاقة في إفريقيا"، المنشورة في مجلة السياسة الدولية، العدد 197، يوليو 2014، ركزت على عرض أبرز مظاهر الصراعات القائمة في القارة الإفريقية عبر مناطق مختلفة. وقد أشار إلى وجود تباين في أسباب هذه الصراعات وآليات مكافحتها، في ظل اختلاف سياسات ومواقف القوى الخارجية. وبيّن الباحث أن هذه القوى تسعى بالدرجة الأولى إلى حماية مصالحها المرتبطة بموارد الطاقة الإفريقية، التي أصبحت تشكل أولوية استراتيجية لها لضمان أمنها الطاقوي وتعزيز مخزونها الاستراتيجي. كما سلط الضوء بشكل خاص على دور كل من القوى الغربية والقوى الصاعدة، مثل الصين والهند، في هذا التنافس المتزايد على الطاقة في إفريقيا.

دراست صالح عباس الطائي بعنوان "التنافس الدولي على الموارد الطبيعية في إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية"، الصادرة عن المركز العربي الديمقراطي، تناول استمرار أهمية النفط في العلاقات الدولية، بالنظر إلى دوره الحيوي في دعم الاقتصاد العالمي، الذي يواصل نموه بشكل مطرد رغم الأزمات الاقتصادية العالمية، دون أن يؤدي ذلك إلى تراجع الطلب العالمي على الطاقة النفطية. وقد ركز الباحث على القارة الإفريقية، التي أصبحت مسرحًا لتصاعد حدة التنافس الدولي بفعل ما تزخر به من ثروات طبيعية متنوعة. وأشار إلى أن استقرار الدول المنتجة سياسياً واقتصادياً يُعد عاملاً حاسماً لضمان تأمين إمدادات النفط. كما أوضح أن مسار التنافس بين القوى الكبرى يتأثر بحجم الإنتاج المتاح والاحتياطات من النفط التقليدي والغاز الطبيعي.

الإشكالية :

تعد قارة إفريقيا من أغنى مناطق العالم بموارد الطاقة، مما جعلها محط أنظار القوى الدولية الكبرى، التي تسعى إلى تأمين احتياجاتها المتزايدة عبر استراتيجيات متعددة ومتباينة. وقد أدى هذا التنافس الدولي إلى تأثيرات عميقة على السياسات الاقتصادية الوطنية للدول الإفريقية، سواء من حيث إدارة الموارد أو رسم التوجهات التنموية.

وفي ظل هذا المشهد، برزت الحاجة إلى فهم الأطر النظرية التي تفسر طبيعة هذا التنافس، والبحث في الدوافع والأهداف الكامنة وراءه، مع التركيز على العوامل الجغرافية والإقليمية التي تسهم في تأجيجه أو تنظيمه. كما يطرح واقع التعاون والحوار الإقليمي تساؤلات حول مدى فاعليته في تحقيق توازن عادل بين مصالح الفاعلين الدوليين واحتياجات التنمية الإفريقية. وعليه فان اشكال الدراسة تكون كالتالي:

كيف يؤثر التنافس الدولي على موارد الطاقة في افريقيا على ديناميكيات العلاقات الدولية ؟

الأسئلة الفرعية :

1- ما المقصود بالتنافس الدولي على موارد الطاقة؟
2-ما هي الدوافع والأهداف الرئيسية للتنافس الدولي على الطاقة في إفريقيا؟
3- كيف يؤثر التنافس الدولي على السياسات الوطنية للدول الإفريقية؟
4- كيف يؤثر هذا التنافس على السياسات الاقتصادية الوطنية في إفريقيا؟

الفرضيات :

1) يُعد تنوع وتزايد أهمية موارد الطاقة في إفريقيا سببًا رئيسيًا في اشتداد التنافس الدولي على القارة.
2) ساهم التنافس الدولي على موارد الطاقة في التأثير المباشر على السياسات الاقتصادية الوطنية للدول الإفريقية.

3) تواجه آليات التعاون والحوار الإقليمي صعوبات كبيرة في الحد من حدة التنافس الدولي على الطاقة في إفريقيا.

منهج الدراسة

أولاً: المنهج الوصفي

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي، الذي يقوم على رصد وتحليل الظاهرة المدروسة، وهي التنافس الدولي على موارد الطاقة، من خلال وصف استراتيجيات القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين تجاه القارة الإفريقية. ويهدف هذا المنهج إلى تقديم صورة دقيقة وشاملة عن طبيعة التوجهات الدولية، وعناصر التنافس، ومظاهر النفوذ التي تمارسها القوى الكبرى في سبيل السيطرة على مصادر الطاقة الحيوية.

ثالثاً: منهج دراسة الحالة

تم اعتماد منهج دراسة الحالة لبحث تطبيقات التنافس الدولي على نماذج محددة داخل القارة الإفريقية، من خلال اختيار حالتين دراسيتين هما: المغرب والنيجر. وقد تم تحليل كيفية تموضع هذين البلدين في صلب الاستراتيجيات الدولية المتعلقة بالطاقة، عبر استعراض أشكال النفوذ الاقتصادي والسياسي، وبيان مدى تأثرهما بتجاذبات القوى الكبرى. ويسمح منهج دراسة الحالة بفهم معمق ومفصل للتجربة الواقعية لكل حالة على حدة، بما يبرز أوجه التشابه والاختلاف في نماذج التنافس الدولي في إفريقيا.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة من ناحية الإطار الجغرافي على افريقيا و آسيا و أمريكا الشمالية .

الحدود الزمنية: اشتملت الدراسة الفترة الممتدة من2009 الى 2024.

أدوات الدراسة

إعتمدت الدراسة على البيانات المستمدة من الدراسات والأبحاث السابقة وبعض الكتب ومذكرات ، ودكتوراه .

هيكل الدراسة

لإنجاز هذه المذكرة ، تم تقسيم البحث الى فصلين كالآتي:

تطرقنا في الفصل الأول الى الإطار النظري و السياق الإقليمي و تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث ، تضمن المبحث الأول تعريف المفاهيم الاساسية ، اما الثاني تضمن الاطر النظرية و المفاهيمية و الثالث قمنا تصليط الضوء على السياق الاقليمي .

أما الفصل الثاني قمنا بابراز ديناميكيات التنافس الدولي و تأثيره على السياسات الوطنية و تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول الى استراتيجيات التنافس الدولي على موارد الطاقة و المبحث الثاني قمنا بابراز تاثير التنافس الدولي على السياسات الاقتصادية الوطنية للدول الافريقية. أما المبحث الثالث فقمنا بالتطرق الى آليات التعاون و الحوار الإقليمي

الفصل الأول

الإطار النظري و السياق الإقليمي

تمهيد :

تتمتع إفريقيا بموارد طبيعية هائلة، مما جعلها محورًا للتنافس الدولي بين القوى الكبرى الساعية للسيطرة على النفط، الغاز، المعادن الثمينة، والطاقة المتجددة. هذا التنافس لا يقتصر على الجوانب الاقتصادية، بل يمتد إلى التأثير على السياسات الوطنية للدول الإفريقية، مما يعقد مشهد التنمية والاستقرار في القارة.

ولهذا سوف نتطرق هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كالاتي :

المبحث الأول : تعريف المفاهيم الأساسية.

المبحث الثاني : الاطر النظرية و المفاهيمية

المبحث الثالث : السياق الإقليمي

المبحث الأول : تعريف المفاهيم الأساسية:

يشكل التنافس الدولي على موارد الطاقة في إفريقيا محورًا أساسيًا في العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي، حيث تتداخل المصالح الاقتصادية والجيوسياسية للقوى الكبرى. لفهم هذه الظاهرة، يستند هذا المبحث إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تفسر طبيعة التنافس

المطلب الأول : التنافس الدولي على موارد الطاقة

الفرع الأول : تعريف موارد الطاقة

الطاقة تشير إلى العناصر والمكونات الأساسية في الكون، بما في ذلك الأجسام المادية المتنوعة والمشاهدة من حولنا، والتي تتكون من الذرات والكواكب والنجوم وما تحتويه الأرض، بالإضافة إلى عناصر أخرى. تؤثر الطاقة على هذه الأجسام المادية في الكون التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من واقعنا.

أولا : التعريف اللغوي للطاقة :

تعود كلمة "الطاقة" إلى اللغة اللاتينية « Energi » واليونانية« Energeia » ، وهي تشير إلى القوى الفيزيائية التي تمكّن الحركة.

ثانيا : التعريف الإصطلاحي للطاقة :

الطاقة تعتبر المحرك الرئيسي لجميع العمليات في الحياة اليومية، بما في ذلك التدفئة، والإنارة، وتشغيل الآلات، وغيرها. ونتيجة لذلك، فإن وجودها أمر ضروري لاستمرارية الحياة على سطح الأرض[1].

[1] سمير بن محاد ، **محاضرات في مقياس اقتصاديات الطاقة** ، 2016 ، ص 10

الطاقة تعرف كذلك بانها "القدرة على القيام بالعمل، وتتجلى في أشكال متعددة مثل الطاقة الحركية أو الكامنة، وتتجلى أيضًا على شكل حرارة أو عمل ميكانيكي أو طاقة كهربائية."

إحدى التعاريف الشائعة للطاقة "هي أنها القدرة على القيام بالعمل، وجميع المواد تحتوي على طاقة لأنه يمكن استخدامها في أشكال مختلفة أو عمليات تحويل الطاقة."[1]

تحديد مفهوم الطاقة يشكل تحديًا بالنسبة للمفكرين في مختلف التخصصات والتيارات الفكرية. على سبيل المثال، أشار ريتشارد فينمان، الحاصل على جائزة نوبل، في كتابه الشهير "محاضرات حول علم الفيزياء" إلى هذه الحقيقة بأسلوب بليغ، حيث أكد أنه في علم الفيزياء الحديث، ليس لدينا أي معرفة دقيقة بطبيعة الطاقة[2].

كارل بيلني وجيرارد ريد يشيران إلى أن الطاقة في العلم النظري تعتبر مجرد مفهوم نظري، أما الطاقة المستخدمة في الحياة اليومية فهي حقيقية وأساسية ومحدودة. يعبر مصطلح الطاقة عن مجموعة متنوعة من الاستخدامات في سياقات اقتصادية وتجارية، ويشير إلى الطاقة المفيدة التي تقدم قيمة مضافة في استخداماتها، مثل الشمس التي تُعتبر مصدرًا لجميع أشكال الطاقة المفيدة على الأرض، بالإضافة إلى الكهرباء والطاقة الحيوية المستخدمة في النباتات[3].

في كتابه "رهانات القوة في العالم من منظور الجغرافية الاقتصادية للطاقة"، يرى نيكولا مازوتشي أن الطاقة هي وحدة موحدة تتضمن قضايا تكنولوجية واقتصادية وسياسية، وتُعد أحد أكثر القطاعات تأثيرًا بالنسبة لصانعي السياسات، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالفحم أو النفط أو الغاز أو الطاقة النووية. يعبر مجال الطاقة عن علاقات تبعية متبادلة بين الجهات المعنية،

[1] سمير بن محاد ، **المرجع السابق** ، ص 11

[2] كارل بيلي ، جيراد، ريد ، **لعبة الطاقة الكبرى كيف ستغير القوة المتزايدة في آسيا العالم** ،مجموعة النيل العربية ، القاهرة 2014، ص 37

[3] المرجع نفسه ، ص 40

مثل روسيا وأوروبا وكندا والولايات المتحدة والصين وآسيا الوسطى. وهذا ما دفع عبد الله نجم الدين إلى القول بأن الطاقة هي موضوع معقد وساحة حركة مشابكة، لأنها ترتبط بالمستقبل بينما يتركز الاهتمام في الماضي والحاضر[1].

الفرع الثاني : مفهوم التنافس الدولي و النظريات المفسرة له :

التنافس ظاهرة إنسانية نشأت نتيجة اختلاف المصالح وتعارضها، حيث يسعى الأفراد والجماعات، بل وحتى الدول، إلى تحقيق مكاسبهم الخاصة على حساب الآخرين، مستندين إلى ما يمتلكونه من إمكانيات وموارد.

أولا : مفهوم التنافس الدولي :

1. التعريف اللغوي للتنافس الدولي

يرجع أصل مصطلح "التنافس" إلى الكلمة اللاتينيةCurn – Ludere ، والتي تعني "اللعب معًا". أما في الاستخدام اللغوي، فيشير إلى التسابق والتزاحم بين الأفراد أو الجماعات أو حتى الدول بهدف تحقيق التفوق والوصول إلى قيمة معينة، وفقًا لما ورد في موسوعة المصطلحات السياسية[2].

أما مصطلح "دولي"، فهو يُستخدم لوصف الهياكل والظواهر التي يكون أحد أطرافها دولًا، مما يضفي طابعًا دوليًا على الحدث أو الظاهرة، كما جاء في موسوعة المصطلحات السياسية (عربي – إنجليزي).

[1] إبراهيم المرشد ، **رهانات القوة في العالم من منظور الجغرافية الاقتصادية للطاقة، مراجعة كتاب الطاقة ، الموارد والتكنولوجيا و رهانات القوة** ، الاستشراف ، المركز العربي لدراسات والأبحاث السياسية ، الدوحة ، 2018، ص 317.

[2] نسيمة طويل ، **ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية** ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، العدد العاشر ، جانفي 2017 ،ص 30

2. التعريف الاصطلاحي للتنافس الدولي

يُعرَّف التنافس الدولي على أنه "عملية تفاعل مصاحبة لاتخاذ القرار السياسي، حيث يسعى طرفان أو أكثر لتحقيق الهدف ذاته" .يعكس هذا التعريف العلاقة الوثيقة بين التنافس الدولي وعملية صنع القرار السياسي، إذ يُعَد التنافس إحدى النتائج الطبيعية لهذا التفاعل السياسي بين الدول[1].

كما يُعرّف التنافس الدولي بأنه مفهوم سياسي يشير إلى حالة من التباين بين الدول لا تصل إلى مستوى الصراع، بل تتجلى في أبعاد سياسية أو اقتصادية تهدف إلى تحقيق المصالح على الصعيدين الدولي والإقليمي .[2]

ثانيا : التفسير النظري للتنافس الدولي:

يُعَد مصطلح التنافس من المفاهيم الأساسية التي تناولتها العديد من النظريات والمقاربات في مجال العلاقات الدولية، إذ يشكل سمة بارزة في التفاعل بين الدول، لا سيما مع تصاعد الدور المحوري للعوامل الاقتصادية في تشكيل المشهد الدولي. سيتم التركيز على تحليل مفهوم التنافس من خلال مقاربتين رئيسيتين، حيث سعى كل منهما إلى تفسير العلاقات الدولية ومساراتها وفق رؤية متميزة ومختلفة.

1. التنافس في إطار المقاربة الواقعية:

ترتكز المقاربة الواقعية في تحليلها للعلاقات الدولية على مفهوم المصلحة الوطنية، حيث يُعَد الأمن الوطني والإقليمي أولوية قصوى للدول. ونتيجة لذلك، تسود حالة التنافس والصراع في تفاعلات الدول مع بعضها البعض، إذ تسعى كل دولة إلى تعزيز قدراتها العسكرية وزيادة قوتها المادية بهدف التفوق على غيرها. ويستند هذا النهج إلى منطق تنافسي يقوم على سباق

[1] قادري حسن ،**النزاعات الدولية ، دراسة و تحليل** ، الجزائر ، باتنة ، منشورات خير جليس ، 2007 ، ص 38.

[2] منير محمود بدوي، **مفهوم الصراع دراسة في الاصول النظرية لأسباب والانواع**، في دراسات مستقبلية، العدد 3، 1997.

التسلح، حيث تُقاس قوة الدول نسبيًا، مما يجعل التعاون الدولي خيارًا مستبعدًا، إن لم يكن مستحيلًا .[1]

ومن خلال تحليل أطروحات الواقعية، يتضح أن التنافس هو السمة الأساسية للعلاقات بين الدول حتى في أوقات السلم. فحتى مع غياب الحروب، يظل انعدام الثقة بين الدول دافعًا لاستمرار السعي نحو تحقيق الأمن وزيادة القوة العسكرية لمواجهة أي تهديدات محتملة.

وتؤكد الواقعية البنيوية هذا الطرح، حيث تتفق مع الواقعية الكلاسيكية في أن التنافس بين الدول لا يقتصر على فترات الصراع العسكري، بل يمتد أيضًا إلى أوقات السلم. وترجع هذه الرؤية إلى الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، التي تفرض على الدول الدخول في سباق مستمر لتعزيز مكانتها النسبية داخل النظام الدولي. فكلما ارتفعت دولة في تراتبية السلطة، ازداد نفوذها، مما يجعل هيكل النظام الدولي مُحدَّدًا بقدرات الدول المكونة له.

2. التنافس في إطار المقاربة الليبرالية:

على النقيض من الطرح الواقعي، الذي يعتبر التنافس محورًا أساسيًا للعلاقات الدولية، تتبنى المقاربة الليبرالية رؤية مختلفة ترتكز على مفهوم التعاون. ويرى الليبراليون أن العلاقات الدولية لا يحكمها العامل العسكري وحده، بل تتأثر بعوامل أكثر أهمية، مثل الاقتصاد، البيئة، والتكنولوجيا، مما يجعل التعاون الدولي ضرورة لتحقيق المصالح المشتركة .[2]

كما تؤكد الليبرالية أن الدولة ليست الفاعل الوحيد في النظام الدولي، إذ تلعب المنظمات الدولية، الشركات العالمية، والأفراد دورًا محوريًا في إعادة تشكيل العلاقات بين الدول. ويسهم هذا التنوع في الفاعلين في تحويل العلاقات الدولية من التنافس إلى التعاون، حيث تصبح المؤسسات الدولية عنصرًا أساسيًا في إدارة النظام العالمي، وفق مبدأ العمل الجماعي والتكامل

[1] علي صالح دانا، **المتغيرات المؤثرة في التعاون بعد الحرب الباردة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص فلسفة سياسية قسم العلوم السياسية، جامعة السليمانية، العراق، 2011،ص 12

[2] جون بيليس، ستيفن سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الامرات العربية المتحدة مركز الخليج للأبحاث، 2004،ص 87.

الدولي. وبذلك، ترى الليبرالية أن التنافس ليس قاعدة حتمية في العلاقات الدولية، بل يمكن تجاوزه من خلال آليات التعاون المشترك.

ومع ذلك، لا تنفي الليبرالية تمامًا وجود التنافس، بل تعتبره عاملًا إيجابيًا عندما يحدث في سياقات تعاونية، مثل الاقتصاد، البيئة، والتكنولوجيا. ففي هذه المجالات، يسهم التنافس في تحسين الأداء، رفع معايير الجودة، وتعزيز مؤشرات التنافسية الدولية، مما يجعله أداة لتطوير الاقتصاد العالمي بدلًا من أن يكون مصدرًا للصراع بين الدول.

المطلب الثاني : موارد الطاقة في افريقيا :

تمتلك أفريقيا ثروة هائلة من مصادر الطاقة التي تلعب دورًا حيويًا في دعم التنمية الاقتصادية وتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان والصناعات. وتتنوع هذه الموارد بين الطاقة التقليدية المستنفدة (الأحفورية)، التي تعتمد عليها العديد من الدول الأفريقية، والطاقة المتجددة التي تمثل مستقبل الاستدامة في القارة.

الفرع الأول : أنواع موارد الطاقة في افريقيا

أولا : الطاقة التقليدية المستنفدة في أفريقيا

تُعَد المصادر الأحفورية من الركائز الأساسية لإمدادات الطاقة في أفريقيا، حيث تشمل البترول، الغاز الطبيعي، والفحم. وعلى الرغم من دورها المحوري في تشغيل الاقتصاديات الأفريقية، إلا أنها تُصنَّف ضمن الموارد الناضبة نظرًا لاستهلاكها المستمر وعدم قدرتها على التجدد.[1]

[1] نشيدة حططاش، **الغاز الطبيعي المسال بين تلبية الالتزامات الدولية وتحديات تحقيق التنمية المستدامة : دراسة حالة شركة قطر غاز**، بحث مقدم للملتقى الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية ... الورشة الأساسية الأولى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 1، 2015، ص 03

1. تعريف الطاقة التقليدية المستنفذة

الطاقة الأحفورية تُعرف عادةً بأنها الموارد التي لا يمكن إنتاجها أو تصنيعها، والتي يُعتقد أنها ستنفد في نهاية المطاف مع استمرار استخدامها في الإنتاج والعمليات الصناعية[1].

كما ان الطاقة الأحفورية تعتبر تلك التي تلبي معظم احتياجات المجتمعات الصناعية الحديثة من مصادر الطاقة مثل الفحم والبترول. تُعتبر هذه المصادر من الموارد الناضبة، وهي التي يمكن أن تُستنفد بشكل نهائي نتيجة استخراجها واستخدامها[2].

وفقًا للمعرفة الحالية، تُعرف الطاقة الأحفورية بأنها مصادر طبيعية تكونت على مر العصور نتيجة تأثير العوامل الجيولوجية والبيئية المختلفة. تساعد الظروف الطبيعية على تحليل الكائنات الحية التي كانت موجودة على سطح الأرض، وتؤدي إلى تراكمات جيولوجية متنوعة على مر العصور. ينتج عن هذه العمليات تشكيلات مختلفة من حوامل الطاقة الأحفورية مثل البترول والغاز الطبيعي والفحم[3].

2. أنواع الطاقة التقليدية المستنفذة في افريقيا

- **البترول :**

يُعَد البترول من أهم مصادر الطاقة في القارة، حيث تمتلك أفريقيا احتياطات نفطية كبيرة، خاصة في نيجيريا، أنغولا، ليبيا، الجزائر، ومصر. وقد بدأ استخدام البترول كمصدر رئيسي للطاقة خلال القرن العشرين، وشهدت القارة اكتشافات ضخمة عززت مكانتها في السوق العالمية.

يُستخرج البترول في أفريقيا من المكامن الجيولوجية العميقة، ويخضع لعمليات التكرير لإنتاج مجموعة متنوعة من المشتقات مثل وقود السيارات، وقود الطائرات، والزيوت الصناعية.

---

[1] نشيدة حططاش، **المرجع السابق** ، ص 03.

[2] عماد تكواشت ، **واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر ، 2011-2012، ص 03-04

[3] المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ، **الكترونيات صناعة وتحكم**، الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج المملكة العربية السعودية، ص.03.02

كما يشكّل أساسًا لصناعة البتروكيماويات، التي تساهم في تصنيع البلاستيك، الأسمدة، والمنتجات الكيميائية الأخرى.[1].

- **الغاز الطبيعي :**

يُعتبَر الغاز الطبيعي أحد المصادر المهمة للطاقة في القارة، حيث تمتلك دول مثل الجزائر، نيجيريا، ومصر احتياطات ضخمة تُستخدم لتوليد الكهرباء وتشغيل المصانع.

يتكون الغاز الطبيعي بشكل رئيسي من الميثان، ويُستخرج عادةً من الحقول النفطية أو حقول الغاز المستقلة. يتم نقله عبر شبكات أنابيب أو تحويله إلى غاز مسال لتسهيل تصديره إلى الأسواق العالمية.

ومن أبرز ميزاته نظافته البيئية مقارنةً بالبترول والفحم، حيث ينتج انبعاثات كربونية أقل، مما يجعله خيارًا استراتيجيًا في التحول نحو طاقة أكثر استدامة في أفريقيا. ومع ذلك، فإن نقص البنية التحتية والتحديات الاستثمارية تعيق استغلاله الكامل في العديد من الدول الأفريقية.[2].

- **الفحم :**

يُعرف الفحم بأنه مادة صلبة سوداء تتكون أساسًا من الكربون بالإضافة إلى الهيدروجين والأكسجين والنيتروجين والكبريت، وهو قابل للاشتعال والاحتراق. يُستخدم الفحم لإنتاج طاقة حرارية يمكن استخدامها في مجموعة متنوعة من التطبيقات مثل تدفئة المنازل ووقود للمنشآت. ومع ذلك، يعتبر الاستخدام الرئيسي لهذه الحرارة هو في توليد الكهرباء[3].

---

[1] العربي بوعلام، **محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار بطريقة ecm** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي جامعة الجزائر 03 ، الجزائر، 2011/2012، ص 02، 03

[2] علي سدي، **دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي**، بحث مقدم للملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف، يومي 07 و 08 أفريل 2008، ص 02

[3] أمينة مخلفي ، **النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة** ، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص03

ثانيا : الطاقات المتجددة

تمتلك أفريقيا إمكانات هائلة في مجال الطاقات المتجددة، مما يجعلها واحدة من أكثر المناطق الواعدة لتحقيق التحول الطاقوي المستدام. وتتنوع مصادر الطاقة المتجددة في القارة بين الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الحرارية الجوفية، طاقة الكتلة الحيوية، الطاقة المائية، والهيدروجين، مما يوفر فرصًا كبيرة للتنمية الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

1) تعريف الطاقة المتجددة

الطاقات المتجددة هي مصادر طبيعية مستمرة وغير ناضبة، تتجدد بوتيرة تساوي أو تفوق معدل استخدامها، مما يجعلها بديلاً مستدامًا للطاقات الأحفورية. وتشمل هذه المصادر الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الكهرومائية، الطاقة الجيوحرارية، والكتلة الحيوية. وتتميز بقدرتها على إنتاج الطاقة الحرارية أو الكهربائية عبر تقنيات متعددة دون التسبب في تلوث بيئي كبير، مما يجعلها أحد الحلول الأساسية لمواجهة التغير المناخي وتحقيق التنمية المستدامة.[1]

- **الطاقة الشمسية :**

تُعد الطاقة الشمسية من أهم موارد الطاقة المتجددة في أفريقيا، نظرًا لموقع القارة الاستوائي الذي يمنحها معدلات إشعاع شمسي عالية على مدار العام. تعتمد هذه الطاقة على تحويل أشعة الشمس إلى طاقة كهربائية عبر الخلايا الشمسية أو إلى طاقة حرارية تُستخدم في التسخين والتبريد.

في السنوات الأخيرة، شهدت الاستثمارات في الطاقة الشمسية ارتفاعًا ملحوظًا، حيث تسعى الدول الأفريقية إلى الاستفادة من هذه الطاقة النظيفة لتوليد الكهرباء وتلبية احتياجات السكان المتزايدة، خاصة في المناطق النائية التي تفتقر إلى شبكات الكهرباء التقليدية[2].

---

[1] عميش عائشة ; طرشي سهام، **التحول الطاقوي كألية لاستدامة الأمن الطاقوي في الدول المغرب العربي افاق والتحديات**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة ،المجلد 8 ،العدد 1 ، 2021 ، ص206

[2] سحر أحمد , حسين يوسف ،**الطاقة المتجددة بين الواقع والمأمول خارطة الطريق** ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،جامعة الأزهر، ص 12

- **طاقة الرياح :**

تتمتع العديد من المناطق الأفريقية، خصوصًا شمال وشرق القارة، بسرعة رياح عالية، مما يجعل طاقة الرياح مصدرًا مهمًا لإنتاج الكهرباء. تعتمد هذه التقنية على توربينات الرياح التي تحول الطاقة الحركية للرياح إلى طاقة كهربائية.

تُستخدم طاقة الرياح في عدة دول أفريقية مثل مصر، المغرب، جنوب أفريقيا، وكينيا، حيث يتم بناء مزارع الرياح على نطاق واسع لتوليد الكهرباء وتزويد المدن والمناطق الريفية بالطاقة المستدامة[1].

- **الطاقة الحرارية الجوفية :**

تمثل الطاقة الحرارية الجوفية أحد المصادر الواعدة للطاقة في منطقة الأخدود الأفريقي العظيم، التي تمتد من إثيوبيا إلى كينيا وتنزانيا. تعتمد هذه الطاقة على استخراج الحرارة المخزنة في باطن الأرض عبر المياه الساخنة أو البخار، والتي تُستخدم في توليد الكهرباء أو في التدفئة والتطبيقات الصناعية والزراعية.

رغم أن استغلال الطاقة الحرارية الجوفية لا يزال محدودًا بسبب الحاجة إلى استثمارات كبيرة، إلا أنها تعد خيارًا استراتيجيًا لتعزيز أمن الطاقة في أفريقيا وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري[2].

- **طاقة الكتلة الحيوية:**

تعتبر الكتلة الحيوية من أكثر مصادر الطاقة المتجددة استخدامًا في أفريقيا، حيث تعتمد العديد من المجتمعات الريفية على الحطب، نفايات الزراعة، والمخلفات العضوية كمصدر رئيسي للطاقة. تُستخدم هذه الموارد في إنتاج الوقود الحيوي، مثل الإيثانول والديزل الحيوي، بالإضافة إلى توليد الكهرباء.

---

[1] مختارية دين ; فاطمة الزهراء زرواط، **الاستثمار في الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، جامعة مستغانم، مجلة البديل الاقتصادي، 2018 ، ص 74

[2] عبد الستار سبد أحمد مها عيد ، **الطاقة الجديدة والمتجددة ودورها في التنمية المستدامة للمناطق الريفية**، رسالة ماجستير ،جامعة القاهرة ،كلية الهندسة، 2013 ، ص 55، 56

ورغم أهمية هذا المصدر، إلا أن الاستخدام غير المستدام للكتلة الحيوية يمكن أن يؤدي إلى إزالة الغابات والتلوث البيئي، مما يجعل الحاجة إلى تطوير تقنيات حديثة للاستفادة منها بطريقة مستدامة أمرًا ضروريًا[1].

- **الطاقة المائية :**

تمتلك أفريقيا إمكانات هائلة في مجال الطاقة الكهرومائية، بفضل وجود العديد من الأنهار والشلالات الكبرى مثل نهر النيل، نهر الكونغو، ونهر النيجر. تُستخدم الطاقة المائية لتوليد الكهرباء من خلال السدود ومحطات الطاقة الكهرومائية، والتي تعد من أكثر مصادر الطاقة استقرارًا في القارة[2].

ورغم ذلك، يواجه هذا القطاع تحديات بيئية واجتماعية، مثل تأثير السدود على النظم البيئية والمجتمعات المحلية، مما يتطلب تطوير حلول متوازنة تضمن الاستفادة من هذه الموارد بطريقة مستدامة.

6 .الهيدروجين كحامل للطاقة

يُعد الهيدروجين من أكثر العناصر وفرة في الطبيعة، ويمكن استخدامه كحامل للطاقة من خلال استخراجه من المياه أو الغاز الطبيعي. في أفريقيا، يتم حاليًا استكشاف إمكانيات إنتاج الهيدروجين الأخضر باستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مما يجعله خيارًا مستقبليًا لتعزيز أمن الطاقة وتقليل الانبعاثات الكربونية.

ورغم أن تقنيات إنتاج الهيدروجين لا تزال في مراحلها الأولية، إلا أنها قد تلعب دورًا مهمًا في إمدادات الطاقة المستقبلية للقارة، خاصة مع تزايد الطلب العالمي على مصادر الطاقة النظيفة.[3]

---

[1] يحي محمود حسين , **الطاقة المتجددة وجورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الامارات العربية المتحددة**، قسم الدريات الاقتصادية ،مركز دراسات الخليج العربي ،جامعة البصرة، العراق ، 2013 ، ص3

[2] مريم بوعشير ، **دور واهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة الماجستير، 2010-2011 ، ص 166

[3] Andreas h , offrichter

الفرع الثاني : الأهمية الإقتصادية للطاقة في إفريقيا

تُعد الطاقة عاملًا استراتيجيًا في العلاقات الدولية، حيث تؤثر بشكل مباشر على التوازنات الجيوسياسية، التعاون الاقتصادي، والصراعات بين الدول. في أفريقيا، يشكل قطاع الطاقة مفتاحًا للتنمية الاقتصادية، كما يساهم في تحديد مكانة القارة في النظام الدولي.

أولا: الدور الاقتصادي للطاقة في العلاقات الدولية

تلعب الطاقة دورًا حيويًا في السياسات الدولية، حيث تعتمد الدول على النفط، الغاز، ومصادر الطاقة المتجددة لتعزيز قوتها الاقتصادية والتفاوضية. وتتحكم الدول الغنية بالموارد في الأسواق العالمية، مما يمنحها نفوذًا سياسيًا. كما أن تأمين الطاقة يُعد أولوية أمنية لكثير من الدول، مما يؤدي إلى شراكات وتحالفات دولية، وأحيانًا إلى نزاعات بسبب السيطرة على الموارد.

في أفريقيا، تُعتبر الطاقة مفتاحًا للعلاقات الخارجية، حيث تسعى القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة، الصين، والاتحاد الأوروبي إلى تعزيز نفوذها عبر الاستثمار في قطاع الطاقة. وتُعد الدول الأفريقية الغنية بالموارد مثل نيجيريا، الجزائر، وأنغولا لاعبين رئيسيين في أسواق النفط والغاز، مما يمنحها دورًا هامًا في السياسة الدولية[1].

ثانيا: الطاقة كعامل استراتيجي في أفريقيا

تتتع أفريقيا بموارد هائلة للطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية، الرياح، والمياه، مما يمنحها فرصة لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتعزيز استقلالها الاقتصادي. ومع ذلك، فإن ضعف البنية التحتية والاستثمارات المحدودة يشكلان تحديًا أمام استغلال هذه الموارد.

تُعتبر الطاقة أيضًا وسيلة لتعزيز التعاون الإقليمي، حيث تسعى منظمات مثل الاتحاد الأفريقي ومبادرات مثل مشروع الربط الكهربائي الأفريقي إلى تحقيق تكامل طاقوي بين الدول، مما يعزز التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي.

[1] محمد الرميحي ، **الطاقة والمستقبل الاقتصادي العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2012 ، ص 59

ثالثا: الطاقة والاستثمار الأجنبي في أفريقيا

أصبحت أفريقيا وجهة رئيسية للاستثمارات الأجنبية في مجال الطاقة، حيث تسعى الدول الكبرى إلى استغلال الموارد الطبيعية للقارة. تُقدم الصين استثمارات ضخمة في مشروعات البنية التحتية الطاقية، بينما تسعى أوروبا إلى تعزيز التعاون في مجال الطاقة المتجددة، بهدف تقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري.

ومع تزايد أهمية الطاقة النظيفة، أصبحت العلاقات الدولية تُركز على تطوير مشاريع الطاقة المستدامة في أفريقيا، مما يُسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتقليل الانبعاثات الكربونية.[1]

[1] [1] محمد الرميحي ، **المرجع السابق.**

المبحث الثاني : الأطر النظرية و المفاهيمية

تلعب الطاقة دورًا حيويًا في تشكيل السياسات الخارجية للدول وتوجيه تفاعلاتها على الساحة الدولية، إذ تتجاوز أهميتها الجانب الاقتصادي لتشمل أبعادًا استراتيجية تتعلق بالأمن الطاقوي والاستقرار الجيوسياسي. وباعتبارها عنصرًا أساسيًا في استدامة الاقتصادات الوطنية، تظل الطاقة محورًا رئيسيًا في العلاقات الدولية، حيث تسهم في تحديد أنماط التعاون والتنافس بين الفاعلين الدوليين. وتتنوع المقاربات التي تفسر دور الطاقة في هذا السياق، مما يعكس تعقيداته وتشابك أبعاده،

المطلب الأول : النظريات الداعمة

الفرع الأول : النظرية الليبرالية

يتمحور الفكر الليبرالي حول مفاهيم رئيسية تشمل الاهتمام برفاهية الشعوب، والاعتقاد بأن الحروب ليست ضرورية، والتركيز على الجهد الجماعي لحل مشاكل العالم، بالإضافة إلى الاهتمام بالإطار المؤسساتي.

أولا : الاتجاهات الليبيرالية

الفكر الليبرالي قد مر بثلاثة اتجاهات رئيسية في تاريخه، حيث ركز كل منها على مجال محدد من الاهتمامات دون التخلي عن الأسس الأساسية للفكر الليبرالي. تتجلى هذه الاتجاهات في[1]:

1. الإتجاه الأول :

أثر الاتجاه الأول للفكر الليبرالي بشكل كبير خلال الحرب العالمية الأولى، خاصة مع إنشاء عصب الأمم في عام 1914. وتميزت هذه الفترة بتأثر الليبرالية بأفكار وولسن، حيث

[1] عبد الكريم شكاكطة ، **الأهمية الاستراتيجية للطاقة في العلاقات الدولية دراسة حالة الأوبك** ، (1973-2014) ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ،2016، ص 30.29

تسمى هذه الفترة بالمثالية. ركز الاتجاه الأول على القيم الأخلاقية العليا والدعوة إلى ما يجب أن يكون، مؤكدًا أن المجتمع الدولي ليس مجرد فوضوي، بل هو مجتمع منظم. دعت الليبرالية في هذه الفترة إلى نشر الديمقراطية باعتبارها أساسًا للسلام العالمي، حيث أن الدول الديمقراطية تميل إلى تجنب الصراعات بينها.

2. الإتجاه الثاني :

الاتجاه الثاني في الفكر الليبرالي يركز على مفهوم الاعتماد المتبادل (interdependence) في الجانب الاقتصادي، حيث يؤمن بأن هذا الاعتماد يسهم في تحقيق السلام والأمن وبناء الثقة بين الأطراف المتعاونة. يتجنب الاعتماد المتبادل الصراعات والتدخلات العسكرية، وظهر هذا الجانب بشكل أكبر بعد الحرب العالمية الثانية مع بداية تشكل التجمعات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي.

3. الإتجاه الثالث :

الاتجاه الثالث في الفكر الليبرالي يركز على دور المؤسسات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة وصندوق النقد الدولي، حيث تعتبر هذه المؤسسات محركًا للعمل الجماعي ورفض الانانية والمصالح الضيقة لصالح الدولة الواحدة. وقد جاء هذا التوجه الليبرالي الجديد ليبرز دور المؤسسات كعوامل رئيسية في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

ثانيا : افكار النظرية الليبيرالية في تحقيق الامن الطاقوي

1. المؤسسات :

تركز المؤسسات الطاقوية على دورها كمبادئ وقواعد معينة التي تؤثر بطرق مختلفة في حل مشكلات إدارة الموارد الطاقوية. فهي تعمل على عدة جوانب مهمة[1]:

[1] v. belyi, Energy Scurity in international Relations Theories,higher school of economics, p 36.

- **تعزيز المعرفة والمعلومات** :تسعى المؤسسات الطاقوية إلى زيادة الوعي والمعرفة بشأن الطاقة والمسائل المرتبطة بالبيئة، وذلك من خلال تقديم بيانات ومعلومات دقيقة وشاملة للجمهور.
- **وضع اتفاقيات لضبط الأسواق الطاقوية الدولية** :تعمل هذه المؤسسات على وضع اتفاقيات وسياسات مشتركة لضبط الأسواق الطاقوية الدولية، بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب وضمان استدامة الطاقة.
- **توفير الطاقة للسوق المحلية** :تسعى المؤسسات الطاقوية إلى توفير الطاقة الضرورية لسوق الداخلية، مما يسهم في تلبية احتياجات الشركات والمستهلكين المحليين ودفع عجلة الاقتصاد الوطني.
- **تحسين الشفافية وتوفير البيانات** :تعمل هذه المؤسسات على تحسين مستوى الشفافية في قطاع الطاقة، من خلال توفير بيانات دقيقة وموثوقة حول الإنتاج والاستهلاك والأسعار، مما يعزز الثقة والشفافية في هذا القطاع الحيوي[1].

2. الإعتماد المتبادل :

في إطار نظريات العلاقات الدولية، تبرز نظرية الاعتماد المتبادل كنموذج مهم يركز على الجانب الاقتصادي والتعاوني بين الدول. هذه النظرية تنطلق من فكرة أساسية تقول إن الدول تعتمد بشكل كبير على بعضها البعض لتأمين احتياجاتها المختلفة، سواء كانت هذه الاحتياجات في مجال السلع والخدمات أو الموارد الطبيعية والطاقة.

تأثرت هذه النظرية بشكل كبير بعد الثورة الصناعية، حيث أدت التطورات الاقتصادية والتكنولوجية إلى تعميق الارتباطات الاقتصادية بين الدول. ومن الجوانب المهمة لهذه النظرية

[1] v. belyi,ibid,p37

هو التركيز على الاستفادة المتبادلة وتوزيع الموارد بشكل عادل ومتوازن، مما يحقق الاستقرار والسلم الدوليين[1].

كما ان المنظمات مثل الأوبك تُعَدُّ مثالًا على تطبيق هذه النظرية، حيث تجسد التعاون والتنسيق بين الدول المنتجة للنفط لضبط الإنتاج وتحديد الأسعار بما يخدم مصالح الجميع، ويسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي على المستوى الدولي.

الفرع الثاني : النظرية الواقعية

النظرية الواقعية في علاقات الدول تعد من أهم المدارس النظرية التي تفسر سلوك الدول في النظام الدولي. تركز هذه النظرية على العوامل الواقعية والموضوعية التي تؤثر في سلوك الدول، مثل القوة العسكرية والاقتصادية والأمن والمصالح الوطنية. تعتمد الواقعية على فهم الدول للنظام الدولي على أنه نظام يتسم بالصراع والصراع المستمر بين الدول من أجل البقاء وتحقيق مصالحها.

1. افتراضات النظرية الواقعية :

يرى كل من جيفري دبليو ليجرو وأندرو مورافيك بان الواقعيين منذ وقت طويل يصرون على أن السيطرة على الموارد المادية تشكل نقطة محورية في السياسة العالمية، إذ تشكل هذه الموارد جوهر اهتماماتهم الأساسية[2].

ساهم مورغانتو في تأكيد فكرة أن القوة المسلحة والإمكانيات يشكلان العامل الرئيسي في صناعة السلطة السياسية للدولة، ولكنه أشار أيضًا إلى أن القوة المسلحة ليست العنصر الوحيد، بل إن الإمكانيات الأخرى مثل الجغرافيا، والموارد الطبيعية، والقدرة الصناعية،

[1] عبد الكريم شكاكطة، **المرجع السابق** ، ص32

[2] Gledrlus cesnakas, Energy Ressources in for eign policy a theoretical aproach, Baltic journal of law of politcs, volume 3,nvmber 1,2010; p32.

والاستعداد العسكري، والشخصية الوطنية، والروح المعنوية، ونوعية الديبلوماسية، والحكومة تكمل الصورة وتعزز السلطة السياسية للدولة[1].

اهتمام الواقعيين بالحرب واستخدام القوة العسكرية كان واضحًا في أدبيات النظرية، إلا أن عامل القوة الصلبة شهد تحولًا مفاهميًا في استخداماته، حيث بدأ الحديث عن مفهوم "حروب الموارد الطبيعية"، وهي البحث عن مصادر الطاقة التي تُعتبر جزءًا مستمرًا من القوة العسكرية، خاصة فيما يتعلق بتوفير الإمدادات الطاقية التي غالبًا ما تكون عاملًا حاسمًا في الحروب.

كذلك بعد الحرب الباردة، شهد العالم تحولًا من التركيز على القوة العسكرية إلى التركيز على الجانب الاقتصادي للقوة، خاصة فيما يتعلق بالأمان الاقتصادي ومصادر الطاقة. بالتالي، أصبحت الطاقة واحدة من الأهداف الرئيسية في التخطيط العسكري، حيث يُعتبر تأمين الموارد الطاقوية جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات الأمن الوطني.

2. افكار الواقعية في الطاقة :

الواقعيون يعتبرون الطاقة عاملًا ماديًا حاسمًا في تحديد القوة السياسية للدولة. يركزون على وحدة الدولة كمفهوم أساسي في تحليلاتهم، ويُعتبر تأمين مصادر الطاقة من أهم العوامل التي تحدد موقع الدولة في النظام الدولي. تنصب أبرز أفكار الواقعية حول الطاقة على[2]:

- **عقلانية الدولة :**

تختلف استراتيجيات الدول في مجال الطاقة بناءً على رؤاها الفردية لقضايا أمن الطاقة، ويعتمد تفهم العقلانية على ضمان توفير امدادات كافية بأسعار معقولة على تلك التصورات الفردية والمتفاوتة.

---

[1] Ibd, p33

[2] وهبي زكرياء ، **محاضرات في مقياس الطاقة و العلاقات الدولية** ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم الدراسات الدولية ، 2020/2019 ، ص 27

- **المصلحة الطاقوية :**

تسعى كل دولة إلى تحقيق مصالحها، حيث يسعى منتجو الطاقة إلى ضمان أمان الطلب، بينما يسعى المستهلكون إلى الحصول على أسعار منخفضة.

- **بقاء الدول :**

تعمل الدول، ولا سيما المصدرة للطاقة، على الحفاظ على مصالحها عندما تواجه تهديدات واضحة من مثل وكالة الطاقة الدولية ومنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك". يشير والتر والتز إلى أن الدول ينبغي على الأقل لها أن تسعى للحفاظ على استقلاليتها وهيمنتها في المدى البعيد. وبناءً على هذا، تجد الدول نفسها تناضل في جميع الأوقات من أجل البقاء وتحقيق الهيمنة.

- **عامل المنافسة :**

المنافسة على الموارد الأساسية تعد العنصر الرئيسي للبقاء وتحقيق الهيمنة، وفقًا لقول ليغرو مرافاكس. يتعامل الدول بشكل مستمر مع هذه المنافسة من خلال مفاوضات واتفاقيات تعاونية، أو تطبيق عقوبات، أو حتى التوجه نحو التوازنات أو الحروب. تعتبر هذه المساومات جزءًا أساسيًا من الديناميات السياسية بين الدول، حيث تتنافس للحصول على حصص من موارد محدودة.

- **مشكلة الأمن و الخوف :**

ترى الواقعية الدفاعية أن الدول تتوسع في البحث عن الامن و ليس القوة و تتوسع ليس بسبب زيادة قوتها و لكن لأنها تشعر بعدم الأمان و يلخص فريد زكرياء ذلك أن " الأمم توسع مصالحها السياسية عندما تصبح غير آمنة على نحو متزايد.[1]

[1] وهبي زكرياء، **المرجع السابق** ، ص 28

الفرع الثالث : مقاربة الإقتصاد السياسي للطاقة

يعتبر الاقتصاد السياسي الدولى – مجازا – كائن شديد الأهمية والخطورة ، وله جناحان ... ، الأول يحمل في طياته الاقتصاد الدولى ، ويحمل الجناح الآخر في طياته السياسة الدولية ... وهما جناحين يعتمد كل منهما على الآخر في العلاقات الدولية ، ويمكن أن يكون أحدهما مقدم عن الآخر في بعض الأحيان ، فالسياسة الدولية يمكن أن تؤثر فى الساحة الدولية تأثيرًا يصل إلى حد الخطورة بالتلويح بالقوة العسكرية ، أما الاقتصاد الدولى فهو الآخر غاية في الخطورة والأهمية حين التعامل فى الساحة الاقتصادية الدولية ... الذي يمكن أن يصل إلى الصراع السياسي ومن ثم يتبعه الصراع العسكري .

وإذا ما تعانق كل من الاقتصاد الدولى والسياسة الدولية ، وأندمج كل منهما في الآخر ... وبدأ التعامل بهذا الاندماج ... يظهر واضحا جليا الاقتصاد السياسي الدولي للعيان ... وذلك اعتمادًا على ركائزه الأربعة التي يتفاعل ويتنفس بهم فى العلاقات البينية للدول على مستوى العالم كله.

و تتمثل الركائز الأربعة في : [1]

- نظام التجارة الدولية ، التي يمثلها واقعيا " منظمة التجارة العالمية"، وهي منظمة خاضعة للدول الامبريالية الغربية حيث أنشأت في الأول من يناير سنة 1995 وهي خليفة " للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات " والتي أنشأت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ... وهي في الحقيقة تسعى – كما يقولون – إلى نشوء عالم اقتصادى مزدهر يتمتع بالسلام ومسؤول بصورة كبيرة.
- نظام النقد الدولى ... ويمثله في الواقع " صندوق النقد الدولى " وهو يعنى في المقام الأول ، بجميع أنواع النقود الموجودة في بلد ما ، وكذا جميع المؤسسات والسلطات

[1] وهبي زكرياء، **المرجع السابق** ، ص 29.

المعنية بخلق النقود وابطالها ... بحيث تخضع كل هذه المؤسسات لنظم وتشريعات وقوانين " منظمة التجارة العالمية " ... وهكذا ينبثق نظام النقد الدولى من صندوق النقد الدولى الذي يخضع هو الآخر التعليمات وأوامر الدول الامبريالية الغربية .

- الشركات المتعددة الجنسيات ، وهى شركات تعتبر ملكيتها تخضع السيطرة جنسيات متعددة ، كما أن إدارتها من أشخاص من جنسيات متعددة ، وتمارس نشاطها فى بلاد أجنبية متعددة ... أما استراتيجاتها وخطط عملها فهى تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى "الدولة الأم " أما الدول التي تمارس فيها نشاطاتها فتسمى " الدولة المضيفة " .
- وأخيرًا ... فالركيزة الأخيرة هي " التنمية الاقتصادية " ويشير مفهومها إلى الاجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة ، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة ... كذلك يمكن أن تشير " التنمية الاقتصادية " إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد .[1]

المطلب الثاني : الإطار المفاهيمي :

يُعتبر التنافس الدولي في إفريقيا ظاهرة معقدة تتداخل فيها مصالح القوى العالمية مع السياسات الوطنية للدول الإفريقية. هذا التنافس يؤثر بشكل مباشر على استراتيجيات التنمية، الأمن، والحوكمة في القارة.

أولا : دوافع و أهداف التنافس الدولي في افريقيا

تتمتع إفريقيا بموارد طبيعية هائلة، مثل النفط، الغاز، المعادن، والأراضي الزراعية الخصبة، مما جعلها محور اهتمام القوى العالمية. تسعى هذه القوى إلى تأمين احتياجاتها من الموارد وتعزيز نفوذها الجيوسياسي في المنطقة. على سبيل المثال، توسعت الصين في استثماراتها في

[1] وهبي زكرياء، **المرجع السابق** ، ص 30.

البنية التحتية والتعدين، بينما ركزت الولايات المتحدة على الجوانب الأمنية والعسكرية. هذا التنافس أدى إلى تعقيد المشهد السياسي والاقتصادي في الدول الإفريقية، حيث تجد الحكومات نفسها مضطرة للموازنة بين العروض والمطالب المتنافسة من القوى الخارجية.

ثانيا : تأثير التنافس الدولي على السياسات الوطنية

يؤثر التنافس الدولي على السياسات الوطنية في إفريقيا بعدة طرق[1]:

- **الاقتصاد:** تتلقى الدول الإفريقية استثمارات وقروضًا من عدة دول، مما يؤدي أحيانًا إلى تراكم الديون وتأثير ذلك على الاستقرار الاقتصادي.
- **الأمن:** تتعاون بعض الدول مع قوى خارجية لتعزيز قدراتها الأمنية، مما قد يؤدي إلى زيادة التواجد العسكري الأجنبي وتأثيره على السيادة الوطنية.
- **الحوكمة:** قد تؤدي الضغوط الخارجية إلى تبني سياسات تتماشى مع مصالح القوى الأجنبية، مما يؤثر على عملية صنع القرار الداخلي.

في بعض الدول، أدى التنافس الدولي إلى تعزيز التنمية من خلال الاستثمارات في البنية التحتية. في دول أخرى، تسبب في نزاعات داخلية نتيجة للتدخلات الخارجية المتنافسة. على سبيل المثال، شهدت منطقة الساحل الإفريقي تزايدًا في التواجد العسكري الأجنبي نتيجة للتنافس الدولي، مما أثر على استقرار المنطقة وسياساتها الوطنية[2].

يقدم التنافس الدولي تحديات تتعلق بالحفاظ على السيادة والاستقلالية في صنع القرار. ومع ذلك، يمكن للدول الإفريقية استغلال هذا التنافس لتحقيق مكاسب اقتصادية وتنموية من خلال التفاوض على شروط أفضل مع القوى المتنافسة. يتطلب ذلك وجود قيادات واعية وقادرة على تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والضغوط الخارجية.

[1] عاشور لكوشة ، **التنافس الدولي في افريقيا و انعكاسه على مسار بناء الدولة** ، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية و السياسية ، المركز الجامعي بافلو / الأغواط ، العدد 07 سبتمبر 2021 ، ص 179

[2] عاشور لكوشة، **المرجع السابق** ، ص 180

المبحث الثالث : السياق الاقليمي

يشكل السياق الإقليمي لإفريقيا عاملًا حاسمًا في تحديد مسار تطورها الاقتصادي والسياسي، حيث تمتلك القارة موقعًا استراتيجيًا وثروات طبيعية هائلة تجعلها محط أنظار القوى الدولية. يهدف هذا المبحث إلى تحليل التوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية في إفريقيا وأهميتها الاقتصادية، بالإضافة إلى استعراض التحديات والفرص التي تواجهها الدول الإفريقية في ظل التنافس الدولي، مع التركيز على البيئة السياسية والاقتصادية وتأثيراتها على التنمية والاستقرار الإقليمي.

المطلب الأول : الوضع الجغرافي

أولًا: توزيع الموارد الطبيعية في إفريقيا

تُعد إفريقيا من أغنى القارات بالموارد الطبيعية، حيث تمتلك احتياطات ضخمة من المعادن والطاقة والموارد الزراعية، مما يجعلها محط أنظار القوى الاقتصادية العالمية. تتميز القارة بتوزيع غير متكافئ لهذه الموارد، حيث تتركز في مناطق معينة وفق العوامل الجيولوجية والمناخية.

1. المعادن والثروات الباطنية:

إفريقيا تمتلك ما يقارب 30% من الموارد المعدنية العالمية، وتشمل احتياطيات ضخمة من الذهب، الألماس، النحاس، واليورانيوم. على سبيل المثال، تُعد جنوب إفريقيا وبوتسوانا من أكبر منتجي الألماس، في حين تشتهر الكونغو الديمقراطية باحتياطيات الكوبالت والنحاس، مما يجعلها مركزًا رئيسيًا للصناعات التكنولوجية. هذه الموارد غالبًا ما تكون محل تنافس وصراعات دولية نظرًا لأهميتها في الصناعات الحديثة[1].

[1] تقرير التجارة والتنمية 2023" الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) تم الاسترجاع عن : https://digitallibrary.un.org/record/4041398 بتاريخ 2025/02/02 على الساعة 18:44

2. موارد الطاقة:

تمتلك إفريقيا احتياطيات هائلة من النفط والغاز، حيث تتركز في دول مثل نيجيريا، أنغولا، والجزائر، وهي من أكبر منتجي النفط في القارة. كما أن الغاز الطبيعي في شمال إفريقيا، وخاصة في الجزائر ومصر، يُعتبر من العوامل الرئيسية في تجارة الطاقة العالمية. على الرغم من ذلك، تعاني العديد من الدول الإفريقية من ضعف في البنية التحتية وعدم الاستفادة الكاملة من هذه الموارد، مما يؤثر على التنمية الاقتصادية.

3. الموارد الزراعية والمائية:

تمتلك إفريقيا مساحات زراعية شاسعة تقدر بحوالي 60% من الأراضي الصالحة للزراعة عالميًا، إلا أن استغلالها محدود بسبب قلة التقنيات الحديثة والجفاف في بعض المناطق. يُعد حوض نهر النيل من أهم مصادر المياه العذبة في القارة، حيث يمر عبر 11 دولة ويوفر المياه لحوالي 300 مليون شخص. كذلك، فإن الغابات الاستوائية مثل غابات الكونغو تُعتبر مصدرًا مهمًا للأخشاب والموارد البيئية[1].

ثانيًا: الموقع الاستراتيجي لإفريقيا:

يتميز الموقع الجغرافي لإفريقيا بأهمية استراتيجية كبرى، إذ تقع عند تقاطع طرق التجارة العالمية وتتحكم في ممرات مائية رئيسية مثل قناة السويس، مضيق جبل طارق، ومضيق موزمبيق، مما يجعلها مركزًا هامًا للتجارة والنقل البحري.

1. القرب من الأسواق العالمية:

إفريقيا تقع بين أوروبا، آسيا، وأمريكا الجنوبية، مما يجعلها نقطة ربط تجارية رئيسية. على سبيل المثال، قناة السويس التي تربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط تُعد من أهم الممرات

[1] تقرير التجارة والتنمية 2023" الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، المرجع السابق.

البحرية عالميًا، حيث تمر بها أكثر من 12% من التجارة العالمية سنويًا، مما يعزز أهمية إفريقيا في الاقتصاد العالمي[1].

2. التأثير الجيوسياسي:

الموقع الجغرافي يجعل القارة هدفًا استراتيجيًا للقوى الكبرى مثل الصين، الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، حيث تسعى هذه الدول إلى تعزيز نفوذها من خلال الاستثمارات الاقتصادية والمشاريع التنموية. مبادرة "الحزام والطريق" الصينية مثال واضح على هذا التوجه، حيث تستثمر الصين مليارات الدولارات في مشروعات البنية التحتية في إفريقيا لتعزيز نفوذها التجاري والسياسي.

3. التنوع البيئي والمناخي:

تتنوع إفريقيا في مناخها بين المناطق الصحراوية مثل الصحراء الكبرى والمناطق الاستوائية مثل حوض الكونغو، مما يمنحها تنوعًا بيئيًا هائلًا يؤثر على الأنشطة الاقتصادية، مثل السياحة البيئية والزراعة. كما أن السواحل الطويلة المطلة على المحيط الأطلسي والهندي تعزز من إمكانيات الصيد البحري والتجارة البحرية.

المطلب الثاني : التحديات و الفرص

أولا : الملامح السياسية والاقتصادية للدول الإفريقية

تواجه العديد من الدول الإفريقية تحديات سياسية تتعلق بالاستقرار والحكم الرشيد. تشير التقارير إلى أن بعض الدول تشهد اضطرابات سياسية، مثل الانقلابات والتوترات الداخلية، مما

[1] البنك الدولي في أفريقيا" الصادر عن البنك الدولي، تم الاسترجاع عن : https://www.albankaldawli.org/ar/region/afr/overview بتاريخ 2025/03/05 على الساعة 15:30

يؤثر سلبًا على التنمية والاستقرار. على سبيل المثال، شهدت جزر القمر إعادة انتخاب الرئيس غزالي عثماني لولاية رابعة في انتخابات وصفتها المعارضة بأنها "مزوّرة.[1]

اقتصاديًا، تمتلك إفريقيا موارد طبيعية هائلة، إلا أن استغلالها يواجه عقبات مثل نقص البنية التحتية والفساد. تسعى بعض الدول إلى تنويع اقتصاداتها وتقليل الاعتماد على الموارد التقليدية. على سبيل المثال، أطلقت جنوب إفريقيا في عام 2021 "شراكة الانتقال الطاقي العادل (JETP) "بتمويل قدره 8.5 مليار دولار من دول غربية والاتحاد الأوروبي، بهدف تقليل الاعتماد على الفحم الذي يمثل أكثر من 80% من إنتاج الكهرباء .

ثانيا : تحديات التنمية في إفريقيا

عدم الاستقرار السياسي والنزاعات الداخلية تعرقل جهود التنمية. الانقلابات والتوترات السياسية تؤدي إلى تراجع الاستثمارات وتعطيل المشاريع التنموية.

بالإضافة إلى نقص البنية التحتية، تواجه الدول الإفريقية تحديات في جذب الاستثمارات بسبب المخاطر المرتبطة بالفساد والبيروقراطية. كما أن الاعتماد على تصدير المواد الخام يجعل الاقتصادات عرضة لتقلبات الأسعار العالمية.

تتعرض إفريقيا لتأثيرات التغير المناخي، مثل الجفاف والفيضانات، مما يؤثر على الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. في مؤتمر الأطراف 29 (COP29) الذي عقد في باكو، طالبت الدول الإفريقية بتمويلات كافية للتكيف مع التغير المناخي، مشيرة إلى أن التمويلات الحالية غير كافية .[2]

[1] زراولية، فوزية "**الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء: مراجعة نقدية**". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

[2] زراولية، فوزية ،**مرجع سابق** .

ثالثا : الفرص الناجمة عن التنافس الدولي

يشهد التنافس الدولي في إفريقيا تزايدًا في الاستثمارات من قِبل قوى عالمية مثل الصين، الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي. هذا التنافس يتيح للدول الإفريقية فرصًا للحصول على تمويلات لمشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية.

إلى جانب القوى التقليدية، أبدت دول مثل تركيا، البرازيل، وروسيا اهتمامًا متزايدًا بإفريقيا، مما يتيح للدول الإفريقية تنويع شراكاتها والاستفادة من عروض استثمارية متنوعة .

في ظل التنافس الدولي، تم إطلاق مبادرات لدعم قطاع الطاقة في إفريقيا. على سبيل المثال، تم الإعلان عن إنشاء بنك إفريقي للطاقة برأس مال قدره 5 مليارات دولار لتمويل مشاريع الوقود الأحفوري، بهدف تعزيز الاستقلال المالي في قطاع الطاقة وتقليل الاعتماد على المستثمرين الغربيين .[1]

[1] أحمد، يوسف، **التنافس الجيوسياسي على إفريقيا: أبعاده الاقتصادية والاستراتيجية**، دار الفكر العربي، 2022، ص90.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل، تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتنافس الدولي على موارد الطاقة، مع تسليط الضوء على أهمية هذه الموارد داخل القارة الإفريقية باعتبارها محوراً رئيسياً في التفاعلات الدولية الراهنة. أوضحنا من خلال المبحث الأول كيف أن احتدام التنافس بين الفاعلين الدوليين يعود إلى الموقع الاستراتيجي لإفريقيا وغناها بالموارد الطبيعية، مما جعلها ساحة مركزية للصراع على النفوذ وتأمين الإمدادات الطاقوية.

كما تناولنا في المبحث الثاني الأطر النظرية والمفاهيمية، حيث استعرضنا النظريات الداعمة لفهم هذا التنافس، بالإضافة إلى الإطار المفاهيمي الذي أبرز دوافع وأهداف الدول الكبرى في السعي للهيمنة على مصادر الطاقة الإفريقية، وتأثير ذلك على السياسات الوطنية لدول القارة، سواء من حيث تعزيز التعاون أو تفاقم التبعية والاضطرابات السياسية.

أما في المبحث الثالث، فقد تم تحليل السياق الإقليمي عبر دراسة الوضع الجغرافي لإفريقيا، الذي يمنحها مكانة محورية في التجارة والطاقة العالمية، مع استعراض التحديات الكبرى التي تواجهها مثل هشاشة البنى التحتية والصراعات الداخلية، إلى جانب الفرص المتاحة أمامها لتعزيز موقعها التفاوضي وتنمية قدراتها الاقتصادية.

الفصل الثاني

ديناميكيات التنافس الدولي و تأثيره على السياسات الوطنية

تمهيد :

تمثل ديناميكيات التنافس الدولي أحد المحاور الأساسية في فهم العلاقات الدولية المعاصرة، حيث تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على تشكيل السياسات الوطنية للدول. فمع تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، تتزايد الضغوط الخارجية التي تدفع الدول إلى إعادة صياغة أولوياتها الاستراتيجية، بما يضمن الحفاظ على أمنها القومي ومكانتها الإقليمية والدولية.

ولهذا سوف نتطرق هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كالاتي :

المبحث الاول : استراتجيات التنافس الدولي على موارد الطاقة

المبحث الثاني : تأثير التنافس الدولي على السياسات الاقتصادية الوطنية للدول الافريقية

المبحث الثالث : آليات التعاون و الحوار الإقليمي

المبحث الاول : استراتجيات التنافس الدولي على موارد الطاقة

يُعد التنافس الدولي على موارد الطاقة من أبرز مظاهر الصراع في النظام العالمي المعاصر، إذ تلعب الطاقة دورًا محوريًا في تحقيق النمو الاقتصادي وضمان الأمن القومي للدول. ونظرًا لأهميتها الاستراتيجية، تنتهج الدول الكبرى استراتيجيات متعددة، سياسية واقتصادية وحتى عسكرية، للسيطرة على منابع الطاقة أو تأمين وصولها. ويُظهر هذا التنافس بوضوح كيف يمكن للموارد الطبيعية أن تتحول إلى أدوات تأثير ونفوذ في العلاقات الدولية.

المطلب الأول : اللاعبون الدوليون

الفرع الأول : استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا

أولاً: المحور التجاري

بدأت ملامح الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية تتبلور منذ عقد الستينيات، تزامناً مع موجة الاستقلالات التي شهدتها القارة، وقد تعزز هذا التوجه مع بداية الألفية الثالثة، حين بدأ بعض خبراء الاقتصاد الأمريكيين يشيرون إلى أن إفريقيا تمثل "القارة المشرقة والناشئة"، وهو ما كان بمثابة نداء استراتيجي لتوجيه السياسة الأمريكية نحوها[1].

جاءت استراتيجية عام 2012 التي أطلقها البيت الأبيض لتعكس توجهاً جديداً يتمثل في تنشيط الحضور الأمريكي، وضمان النفوذ التجاري والاقتصادي، لا سيما في وجه المنافسة المتزايدة من قبل الصين. وقد ركزت هذه الاستراتيجية على عدة محاور تجارية:

[1] عبد السلام ابراهيم بغدادي، **السياسة الامريكية المعاصرة تجاه افريقيا**، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 27 ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،2002 ، ص 29.

1) دعم الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في إفريقيا:

عبر سياسة المساعدات الأمريكية وقانون "النمو والفرص في إفريقيا(AGOA) "، الذي يهدف إلى إدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، ويمنح معاملة تجارية تفضيلية (معفاة من الرسوم الجمركية) على السلع الإفريقية الموجهة إلى السوق الأمريكية[1].

2) تشجيع الصادرات الإفريقية:

حيث يُنظر إلى قانون AGOA كأداة لتعزيز فرص العمل في القارة، إذ ساهم في خلق ما يزيد عن 3000 وظيفة، ما يعكس فاعلية التشريعات الأمريكية في تعميق التعاون التجاري مع إفريقيا.

3) تحفيز الدول الإفريقية على انتهاج سياسات اقتصادية سليمة:

بهدف خلق بيئة مواتية لجذب الاستثمارات الأمريكية، وتنمية المبادلات التجارية بين الجانبين.

4) تنسيق مراكز الاستثمار ودعم الشركات:

حيث تحرص الوكالات التجارية الفدرالية الأمريكية على تعزيز حضور الشركات الأمريكية في السوق الإفريقية، مما يساهم في تقليص العجز التجاري وتحقيق استفادة متبادلة، فقد بلغت تجارة البضائع الأمريكية مع إفريقيا نحو 22 مليار دولار سنة 2016، مقارنة بـ 8 مليار دولار فقط عام 2009، ما يعكس تصاعد الأهمية الاقتصادية للقارة[2].

ثانياً: محور الطاقة

تكتسب إفريقيا أهمية استراتيجية متزايدة في الحسابات الأمريكية، خاصة في مجال الطاقة. فالولايات المتحدة، باعتبارها دولة صناعية كبرى وأحد أكبر مستهلكي الطاقة عالمياً، تجد في إفريقيا مورداً حيوياً ومتنوعاً لتلبية حاجاتها الطاقوية.

[1] عبد السلام ابراهيم بغدادي، **المرجع السابق** ، ص 29

[2] عبد السلام ابراهيم بغدادي، **المرجع السابق** ،ص 29.

وقد تم تأكيد هذه الأهمية من خلال عدد من الوثائق الرسمية، مثل تقرير نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني في 2001، والذي أبرز أن إفريقيا ستكون من أبرز المصادر المتنامية للنفط والغاز الطبيعي. كما أن تصريحات كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية أكدت أن النفط الإفريقي أصبح يمثل مصلحة استراتيجية وطنية للولايات المتحدة من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية[1].

ترتكز الاستراتيجية الأمريكية للطاقة في إفريقيا على عدة موجهات رئيسية:

1) منع الدول المنافسة (مثل روسيا والصين) من الوصول إلى مصادر الطاقة الإفريقية:

وهي سياسة قائمة على حماية المصالح الأمريكية من المنافسة، وضمان احتكار نسبي للموارد الحيوية.

2) تعزيز الاستثمارات الأمريكية في قطاع الطاقة الإفريقي:

عبر إرسال شركات كبرى وصغرى تعمل في مجال الاستكشاف والإنتاج، مما يضمن حضوراً قوياً في مختلف مراحل سلسلة القيمة الطاقوية.

3) سن تشريعات ملائمة وتفعيل الإطار القانوني:

حيث يعمل الكونغرس الأمريكي على صياغة قوانين تدعم التوسع الأمريكي في إفريقيا، إضافة إلى التعاون مع المنظمات الدولية لتأطير الوجود الأمريكي رسمياً وشرعياً.

4) الاستفادة من أسعار النفط المنخفضة:

من خلال استيراده بأسعار تفضيلية، ثم إعادة تصدير مشتقاته بأسعار أعلى، مستفيدة من البنية التحتية المتطورة التي تملكها[2].

[1] خالد التزاني، **الانتشار العسكري الأمريكي في أفريقيا: الدوافع والرهانات**، مركز دراسات الوحدة العربية ،تم الإسترجاع عن : https://caus.org.lb/ar. بتاريخ : 2025/03/23 على الساعة 15:12

[2] خالد التزاني، **المرجع السابق**.

من خلال ما سبق يتبن ان هذه الاستراتيجية تعكس رؤية متكاملة تربط بين الأبعاد الاقتصادية والطاقة في إطار تنافسي دولي واسع النطاق، حيث لم تعد إفريقيا مجرد قارة متلقية للمساعدات، بل أصبحت فاعلاً استراتيجياً في توازنات القوى، خاصة في مجال الطاقة، الذي يشكل ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي الأمريكي واستدامته.

الفرع الثاني : استراتيجية الصين في إفريقيا

أولاً: المحور السياسي والدبلوماسي

تتجاوز الاستراتيجية الصينية في إفريقيا الأبعاد الاقتصادية الظاهرة لتشمل أهدافاً أعمق وأشمل ترتبط بالمكانة السياسية والدبلوماسية للصين على الساحتين الإقليمية والدولية. فمن خلال توسيع نفوذها في إفريقيا، تسعى الصين إلى بناء تحالفات سياسية قوية تعزز من حضورها الدولي، ولا سيما في المنظمات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة، حيث يمكن للدول الإفريقية، من خلال وزنها العددي، أن تشكل كتلة تصويتية داعمة للصين في مواجهة الضغوط الغربية، خاصة في قضايا حقوق الإنسان.

كما أن الصين، مستفيدة من الفراغ الاستراتيجي الناجم عن تراجع النفوذ الفرنسي والغربي في عدد من دول إفريقيا، طرحت نفسها كبديل أكثر احتراماً لسيادة الدول الإفريقية، وهو ما أكسبها قبولاً واسعاً في الأوساط الرسمية والشعبية[1].

وفي بعد آخر، تمثل إفريقيا ورقة استراتيجية على رقعة الشطرنج الجيوسياسية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ودول إقليمية منافسة كالهند واليابان، فالقارة بموقعها الجغرافي

[1] سمير قط، "**الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة قطاع النفط نموذجا**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2008، ص 111.

وثرواتها الطبيعية، إضافة إلى ثقلها السياسي، تشكل عنصراً فعالاً في معادلة التوازن الدولي التي تسعى الصين لإعادة تشكيلها[1].

ثانياً: المحور العسكري والأمني

رغم تركيز الاستراتيجية الصينية على البُعدين الاقتصادي والسياسي، إلا أن البُعد العسكري حاضر في الخطاب والممارسة الصينية. فقد أنشأت الصين مصانع للأسلحة في كل من السودان ومالي وزيمبابوي، كما أشرفت على تدريب حوالي 1500 جندي إفريقي بين عامي 2008 و2010. ويمثل هذا الوجود العسكري امتداداً لسياسة الصين في تأمين عمق استراتيجي وأمني لها في القارة، ما يساهم في تعزيز أمنها القومي ومصالحها الحيوية في الخارج.

ثالثاً: المحور الاقتصادي

يشكل الجانب الاقتصادي الركيزة الأساسية للاستراتيجية الصينية في إفريقيا، وقد تجلى هذا التوجه من خلال سياسات تجارية واستثمارية واسعة النطاق تضمنت المبادلات التجارية، المشاريع المشتركة، وتنفيذ برامج تعاون شاملة.

1) المبادلات التجارية:

تعتمد الصادرات الصينية إلى إفريقيا بشكل رئيس على السلع الاستهلاكية منخفضة التكلفة مثل الملابس والمنسوجات والدراجات النارية، في حين تستورد الصين من إفريقيا النفط والمعادن والمنتجات الاستوائية، ما يجعل التبادل التجاري متكاملاً ويخدم حاجات الاقتصاد الصيني المتسارع النمو.

2) الاستثمارات المباشرة:

[1] عبد الكريم صالح المحسن، "**العلاقات الصينية – الإفريقية روابط الجنوب** بالجنوب25 شرين الثاني نوفمبر 2011 والعولمة البديلة"، الحوار المتمدن، العدد 2557

بحلول عام 2004، بلغ حجم استثمارات الصين في أكثر من 49 بلداً إفريقياً حوالي 102 مليار دولار، ما سمح لحوالي 800 شركة صينية، معظمها من كبريات الشركات، بإيجاد موطئ قدم في السوق الإفريقية. وتركزت هذه الاستثمارات في قطاعات استراتيجية تشمل التعدين، الطاقة، الزراعة، التصنيع، الاتصالات، النقل والبناء[1].

3) التركيز الجغرافي للاستثمارات:

تركزت الاستثمارات الصينية في دول محورية مثل جنوب إفريقيا، الجزائر، السودان، نيجيريا، زامبيا، وأنغولا، ما يعكس نظرة انتقائية مدروسة تستهدف الدول ذات الموارد الهامة أو المواقع الجيوسياسية الحساسة.

رابعاً: الخصائص المميزة للاستثمارات الصينية في إفريقيا

يمكن تلخيص الجوانب المميزة للاستراتيجية الصينية الاقتصادية في إفريقيا من خلال أربعة محاور رئيسية:

1) الاعتماد على الموارد الطبيعية:

تنطلق الاستثمارات الصينية من حاجتها المتزايدة للموارد الطبيعية، خصوصاً النفط والمعادن، التي تُعد أساسية لتغذية النمو الصناعي الصيني.

2) ارتباط وثيق بين السياسة والاستثمار:

تختلف الشركات الصينية عن نظيراتها الغربية بكونها شركات عامة أو شبه حكومية تعتمد على دعم الدولة، ما يجعل استثماراتها انعكاساً مباشراً لأهداف السياسة الخارجية الصينية[2].

[1] يان تايلور،" **دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا**"، **سلسلة دراسات عالمية**،العدد 93، ص83

[2] يان تايلور، **المرجع السابق** ، ص83

3) الحضور البشري الصيني المتنامي:

تتوسع الصين في إرسال عمالها إلى إفريقيا ضمن مشاريعها، ما يخلق تواجداً سكانياً متزايداً، ويشكل عاملاً إضافياً لتثبيت النفوذ الصيني.

4) الانتهاكات العمالية:

يُنتقد الجانب الإنساني في الاستثمارات الصينية، نظراً لعدم احترامها المعايير الدولية لحقوق العمال، من حيث تدني الأجور، ظروف العمل السيئة، والعقود المجحفة، ما يثير انتقادات من منظمات حقوق الإنسان والهيئات العمالية.

خامساً: محور الطاقة

تحتل إفريقيا مكانة محورية في الاستراتيجية الطاقوية الصينية، حيث تعوّل الصين على القارة لسد جزء كبير من العجز في إنتاجها من النفط والغاز الطبيعي. وقد اندفعت الشركات الصينية بقوة نحو الحصول على عقود امتياز للتنقيب والإنتاج في عدد من الدول الإفريقية، وعلى رأسها أنغولا التي يُوجَّه معظم إنتاجها من النفط إلى السوق الصينية. إن هذه المقاربة الطاقوية تقوم على تأمين مصادر موثوقة ومستقرة للطاقة، وتشكل إحدى أهم الدوافع لاستراتيجية الصين في إفريقيا.[1]

المطلب الثاني : آليات العمل

الفرع الأول : آليات العمل في العلاقات الامريكية الافريقية

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة إلى إعادة تقييم استراتيجيتها في إفريقيا، مستندة إلى مجموعة من الآليات التي تسعى من خلالها إلى تأمين مصالحها الحيوية، وضمان حضورها الفاعل في القارة. ومن بين هذه الآليات المعتمدة: تشجيع

[1] حيى اليحياوي، **الصين في إفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال**، مركز الجزيرة للدراسات،2015

الاستثمار، وتوقيع الاتفاقيات الثنائية، وتوظيف الدبلوماسية الاقتصادية كوسيلة رئيسة لتعزيز النفوذ الأمريكي.

أولا: آلية الاستثمار

ركزت الولايات المتحدة على تشجيع الاستثمار المباشر في القطاعات الحيوية بإفريقيا، خاصة قطاع الطاقة، الذي يشكل أحد أعمدة الاستراتيجية الأمريكية في القارة. ويبرز هذا التوجه من خلال الاستثمارات الضخمة التي ضختها الشركات الأمريكية في مجال النفط والغاز، حيث استثمرت في عام 2004 وحده ما يقارب 17.8 مليار دولار، أي ما يعادل 70% من إجمالي وارداتها من إفريقيا. كما توزعت الاستثمارات الأمريكية في مشاريع متنوعة، شملت تمويل البنية التحتية للطاقة، وتقديم مساعدات تقنية، وتوفير المنح لدعم الإنتاج في بلدان مثل أنغولا، الغابون، الكاميرون، وأوغندا[1].

وتعكس هذه المبادرات تحول النفط الإفريقي إلى مصلحة استراتيجية ضمن أولويات الأمن القومي الأمريكي، وهو ما أكده تقرير "ديك تشيني" حول سياسة الطاقة الوطنية الصادر سنة 2001، والذي نص على ضرورة تنويع مصادر الطاقة خارج منطقة الشرق الأوسط، مع تصنيف خليج غينيا كمنطقة مصالح حيوية للولايات المتحدة.

ثانيا: آلية الاتفاقيات الثنائية

عززت الولايات المتحدة من تواجدها في القارة الإفريقية من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية مع عدد كبير من الدول الإفريقية، بهدف فتح الأسواق وتشجيع المبادلات التجارية. ويعد قانون الفرص والنمو الإفريقي (AGOA) أحد أبرز المبادرات الثنائية، والذي أُطلق سنة 2000، ويسمح للدول الإفريقية جنوب الصحراء بتصدير منتجاتها إلى السوق الأمريكية دون رسوم

[1] براهيم حسيني، "**إدارة أوباما وأمن الطاقة في إفريقيا** ، " التقرير الاستراتيجي الإفريقي2009-2010،القاهرة ، مركز البحوث الإفريقي ، ع6، 2010، ص449

جمركية. وقد أدى هذا البرنامج إلى زيادة حجم المبادلات التجارية إلى ثلاثة أضعاف منذ إطلاقه، إلا أن الجزء الأكبر من التجارة ظل يتركز في صادرات النفط[1].

كما ارتبطت الاتفاقيات الثنائية الأمريكية بشروط مرتبطة بتحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي، إذ رُبطت العديد من المساعدات والمنح بمدى التزام الدول الإفريقية بمبادئ الحكم الرشيد، الشفافية، وحقوق الإنسان، كما يتضح في عمل مؤسسة تحدي الألفية التي وفرت مساعدات بقيمة 5 مليارات دولار سنوياً، وركزت تمويلاتها على الدول التي تلتزم بهذه المعايير.

ثالثا: آلية الدبلوماسية الاقتصادية

تمثل الدبلوماسية الاقتصادية أحد الأدوات الناعمة التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة لتوسيع نفوذها في إفريقيا. وقد ظهر ذلك من خلال حزمة كبيرة من المساعدات التنموية والإنسانية، والتي بلغت في بعض السنوات أكثر من 9 مليارات دولار، كما هو الحال في عام 2015.

ومن أبرز البرامج التي وظفتها الولايات المتحدة ضمن هذه الآلية:

- خطة الطوارئ للإغاثة من الإيدز (PEPFAR) التي أطلقتها إدارة الرئيس بوش سنة 2003، وخصصت لها 15 مليار دولار لمواجهة المرض، حيث استفادت منها 12 دولة إفريقية.
- برامج تخفيف عبء الديون، والتي شملت إعفاءات لصالح دول مثل نيجيريا والكونغو الديمقراطية وزامبيا.
- برامج التعليم والصحة ومكافحة الملاريا، حيث رُصدت لها مبالغ ضخمة، مثل 1.2 مليار دولار لمكافحة الملاريا و245 مليون دولار لمبادرة التعليم الإفريقي[2].

[1] ابراهيم حسيني، المرجع السابق ، ص449

[2] ابراهيم حسيني، **المرجع السابق** ، ص450.

إن هذه الأبعاد المتعددة للدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية تعكس نهجاً شاملاً يهدف إلى تحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية والأهداف الجيوسياسية، مع محاولة مواجهة النفوذ المتزايد لقوى دولية أخرى في القارة، وعلى رأسها الصين.

الفرع الثاني : آليات العمل في العلاقات الصينية الافريقية

شهدت العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول الإفريقية تحوّلاً نوعياً، انتقلت فيه من نموذج المساعدات الحكومية التقليدية إلى نموذج جديد قائم على التعاون المبني على المنفعة المتبادلة، والذي يتخذ من البراغماتية الاقتصادية قاعدة انطلاق. فقد عمدت الصين إلى استخدام قوتها الاقتصادية، كثاني أكبر اقتصاد في العالم، لممارسة شكل من أشكال الدبلوماسية الاقتصادية تجاه القارة الإفريقية، من خلال تكثيف المبادلات التجارية والاستثمارات الخارجية.

وقد انعكس هذا التوجه في تصاعد حجم المبادلات التجارية بين الطرفين، حيث بلغت عام 2007 نحو 73 مليار دولار، وتجاوزت في عام 2008 حاجز 100 مليار دولار، لتصل إلى ما يقارب 109 مليار دولار. وعلى الرغم من التأثير السلبي للأزمة المالية العالمية، التي أدت إلى تراجع الصادرات الإفريقية إلى الصين بنسبة 40% في الربع الأخير من عام 2008، [1]فإن الصين أصبحت منذ عام 2009 الشريك التجاري الأول للقارة الإفريقية، حيث بلغ إجمالي حجم التجارة الثنائية في عام 2012 نحو 198.48 مليار دولار، بنسبة نمو سنوي بلغت 19.3%. وتسعى الصين إلى رفع هذا الرقم إلى 400 مليار دولار بحلول عام 2020، ما يعكس طموحاً استراتيجياً واضحاً في تعميق روابطها الاقتصادية مع القارة[2].

[1] Jean-claude maswana, « will china's recovery Affect Africa's prospects for Economic growth ? » working paper. n°19, July 2010, p4.

[2] سامي السيد أحمد محمد،"**التنافس الأمريكي الصيني على إفريقيا: المظاهر والتداعيات** " ،مجلة رؤى مصرية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية و التاريخية ع26 ، مارس 2017 ،ص44

أولا :المساعدات الاقتصادية:

تُعد المساعدات الصينية لإفريقيا أحد أبرز أدوات الدبلوماسية الاقتصادية، والتي رغم تصاعد حجمها في السنوات الأخيرة، فإنها ليست وليدة اللحظة بل تعود جذورها إلى مرحلة ما بعد الاستعمار، وبالتحديد منذ عام 1956. ويمكن التمييز في هذا السياق بين مرحلتين رئيسيتين:

• **المرحلة الأولى (1956 – أواخر السبعينات):** اتسمت هذه المرحلة بطابع إيديولوجي، حيث كانت المساعدات تُوظف لتعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية، والترويج للنموذج الاشتراكي الصيني، ودعم حركات التحرر الوطني. وقد أعلنت الصين في عام 1964 على لسان رئيس وزرائها آنذاك "شو إنلاي" ثمانية مبادئ أساسية للمساعدات، من أبرزها: احترام السيادة، عدم فرض شروط سياسية، تقديم قروض دون فوائد أو بفوائد منخفضة، ضمان جودة المعدات، ومراعاة المساواة في ظروف العمل والخبرة الفنية[1].

• **المرحلة الثانية (منذ التسعينات):** تميزت هذه المرحلة بتحوّل المساعدات إلى أداة براغماتية لخدمة مصالح الصين الاقتصادية والسياسية، حيث أصبحت تُقدَّم في الغالب على شكل قروض ميسّرة بدلاً من منح، وغالباً ما تُشترط باستفادة الشركات الصينية من المشاريع الممولة. وقد تجلى هذا النموذج في حالة أنغولا، حيث منحت الصين قرضاً بقيمة 2 مليار دولار مقابل تخصيص 70% من مشاريعه للشركات الصينية، مع تأمين 10 آلاف برميل نفط يومياً كجزء من الاتفاق[2].

ثانيا: الاستثمارات الثنائية:

مثّلت الاستثمارات الصينية أداة رئيسية أخرى في ترسيخ الحضور الاقتصادي للصين في القارة، لا سيما في قطاع الطاقة. فقد بدأت الاستثمارات المباشرة منذ الثمانينات، وبلغت في

[1] حمدي عبد الرحمان، **إفريقيا وتحولات النظام الدولي**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2017 ، ص124-125.
[2] المرجع نفسه ،ص 13-16

بداية القرن الحادي والعشرين نحو 310 مليون دولار، ثم ارتفعت إلى 2 مليار دولار في 2008، ووصلت إلى 32 مليار دولار لاحقاً. وتطمح الصين إلى رفع هذه الاستثمارات إلى 100 مليار دولار مستقبلاً.

ويُلاحظ أن الصين لا تقتصر على الاستثمار في قطاع النفط، بل توسعت نحو مشاريع البنية التحتية والطاقة والنقل. فعلى سبيل المثال، قامت بإنشاء خط سكة حديد في أنغولا بطول 1300 كلم، وتمويل مشاريع نفطية في نيجيريا بقيمة 800 مليون دولار، فضلاً عن استثمارات ضخمة في السودان من خلال شركة CNPC التي تملك 40% من أسهم شركة بترول النيل الأعظم، وتدير مشروعات حيوية تشمل خطوط الأنابيب ومصافي التكرير[1].

ثالثا: الاتفاقيات الثنائية والدبلوماسية الاقتصادية:

تُوظف الصين الاتفاقيات الثنائية كوسيلة استراتيجية لترسيخ تعاونها مع الدول الإفريقية، حيث تعمل هذه الاتفاقيات على تأطير العلاقات الاقتصادية وضمان تنفيذ المشروعات في ظل شروط تحقق المصالح المشتركة. وغالباً ما تُبرم هذه الاتفاقيات في إطار قمم التعاون الصيني الإفريقي التي تُنظَّم بصفة دورية، والتي تعكس مقاربة شاملة للدبلوماسية الاقتصادية الصينية، تقوم على مبادئ احترام السيادة، وعدم التدخل، والمنفعة المتبادلة.

تُعد السياسة النفطية الصينية تجاه إفريقيا مثالاً واضحاً على هذا النهج، حيث نجحت في تنويع مصادر وارداتها النفطية دون فرض مشروطية سياسية، وهو ما جعلها شريكاً مفضلاً لعدد من الدول الإفريقية مثل السودان وأنغولا ونيجيريا.[2]

[1] سامي السيد أحمد محمد،**المرجع السابق** ، ص44

[2] Michal Meidan, «china's africa policy : business now , politics later », africa perspective, vol 30, n°4. p 79-82

المبحث الثاني : تأثير التنافس الدولي على السياسات الإقتصادية الوطنية للدول

يشكل التنافس الدولي عاملًا حاسمًا في صياغة السياسات الاقتصادية الوطنية، حيث تدفع التحديات العالمية الدول إلى اتخاذ إجراءات تكتيكية لحماية مصالحها وتعزيز قدراتها التنموية. وبينما تسعى القوى الكبرى لفرض نفوذها الاقتصادي، تجد الدول نفسها أمام ضرورة التكيف مع هذا الواقع من خلال تنويع شراكاتها، وتحسين مناخها الاستثماري، وتطوير أدواتها الاقتصادية لمواجهة الضغوط الخارجية والاستفادة من الفرص المتاحة.

المطلب الأول : آثار اجابية و سلبية

الفرع الأول: الآثار الإيجابية

أولا: تحسين البنية التحتية وتحديث المرافق الأساسية

ساهم التنافس بين القوى الكبرى، لا سيما بين الصين والدول الغربية، في تحفيز الاستثمارات الأجنبية في مشاريع البنية التحتية في إفريقيا، وهو ما انعكس في تطوير الموانئ، وشبكات السكك الحديدية، والطرق. فعلى سبيل المثال، موّلت الصين مشروع خط السكة الحديدية بين مومباسا ونيروبي في كينيا، بتكلفة بلغت حوالي 3.2 مليار دولار، مما أسهم في تقليص مدة التنقل وتحسين كفاءة النقل الداخلي .[1]

ثانيا: تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا

أدى احتدام التنافس الدولي إلى تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات متعددة، على غرار الطاقة والاتصالات والصناعة. ووفقًا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD, 2023) ، فقد استقطبت إفريقيا ما يزيد عن 83 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2022، بزيادة ملحوظة عن السنوات السابقة، نتيجة اهتمام القوى الكبرى بتعزيز وجودها الاقتصادي.

[1] Brautigam, D,Will Africa Feed China?. Oxford University Press,2020.

ثالثا: تنويع الشركاء الاقتصاديين

وفر التنافس الدولي للدول الإفريقية هامشًا أوسع للمناورة، حيث أصبح بمقدورها التفاوض مع عدة أطراف على شروط أكثر ملاءمة، بدلًا من الاعتماد على شريك واحد. هذا التنوع ساهم في تقليص الهيمنة الاقتصادية التقليدية لبعض الدول الغربية، وأتاح للدول الإفريقية فرصًا أفضل لاختيار المشاريع التي تتماشى مع أولوياتها التنموية[1].

الفرع الثاني: الآثار السلبية

أولا: تعميق التبعية الاقتصادية

بالرغم من الفوائد قصيرة الأجل، فإن العديد من الشراكات الاقتصادية، خصوصًا مع بعض القوى الصاعدة، أسهمت في خلق أنماط جديدة من التبعية الاقتصادية. ففي إطار مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، اضطرت بعض الدول الإفريقية إلى الاستدانة بشروط غير شفافة، ما أدى إلى تفاقم أزمة الديون، كما هو الحال في زامبيا التي أعلنت عجزها عن سداد ديونها عام 2020[2].

ثانيا: تغذية النزاعات على الموارد

أدى التنافس على الموارد الطبيعية إلى تصاعد التوترات السياسية والعرقية في بعض الدول، خصوصًا في المناطق الغنية بالنفط والمعادن. على سبيل المثال، ساهم التنافس الخارجي على النفط في منطقة دلتا النيجر في نيجيريا في تأجيج النزاعات المسلحة بين الجماعات المحلية .

[1] Taylor, I. (2016). Africa Rising? BRICS – Diversifying Dependency. Boydell & Brewer,2016

[2] Jones, L., & Hameiri, S.Debunking the Myth of "Debt-Trap Diplomacy": How Recipient Countries Shape China's Belt and Road Initiative. Chatham House,2021.

ثانيا: التأثير على السياسات الوطنية والاستقلال الاقتصادي

تُفرض في بعض الأحيان شروط ضمنية أو صريحة على الدول الإفريقية مقابل تلقي الاستثمارات أو القروض، وهو ما قد يؤدي إلى توجيه السياسات الاقتصادية نحو تلبية مصالح الجهات المانحة بدلًا من الاستجابة للأولويات الوطنية. فعلى سبيل المثال، غالبًا ما تُشترط في العقود الصينية نسبة كبيرة من مشاركة الشركات الصينية في المشاريع الممولة .

المطلب الثاني : دراسة حالة –المغرب – النيجر –

الفرع الأول : التنافس الدولي في المغرب

يُعتبر المغرب نموذجًا رائدًا في إفريقيا فيما يتعلق بتوظيف التنافس الدولي كوسيلة استراتيجية لتسريع التحول في قطاع الطاقة، لا سيما في مجال الطاقات المتجددة. وقد تبنّى المغرب منذ عام 2009 "الاستراتيجية الوطنية للطاقة"، التي تقوم على أربعة محاور أساسية: تأمين الإمدادات، وتعميم الوصول للطاقة، والحفاظ على البيئة، والتحكم في الطلب. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى رفع حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي إلى 52% بحلول عام 2030، وذلك كاستجابة للطلب المتزايد على الطاقة ومحدودية الموارد الأحفورية المحلية[1]

أولا: التنافس الأوروبي–الصيني في دعم الطاقة النظيفة

أدّى هذا التوجه المغربي الطموح إلى استقطاب اهتمام قوى دولية كبرى، أبرزها الاتحاد الأوروبي والصين، مما خلق بيئة تنافسية مثمرة. ففي إطار "الاتفاق الأخضر الأوروبي"، عمل الاتحاد الأوروبي على دعم مشاريع المغرب من خلال آليات تمويل متعددة أبرزها بنك

[1] International Energy Agency (IEA). (2022). Africa Energy Outlook 2022. Paris: IEA. pp. 113–115. Retrieved from: https://iea.org/reports/africa-energy-outlook-2022 Le 23/03/2025 à 18h25

الاستثمار الأوروبي(EIB) ، وصندوق الطاقة المتجددة، ومبادرات التحول الأخضر ضمن سياسة الجوار الأوروبية.[1]

في المقابل، تحرّكت الصين عبر شركاتها المملوكة للدولة مثل China Power International Developmentو Shanghai Electricللاستثمار في مشاريع البنية التحتية الطاقوية في المغرب، لا سيما في محطة نور للطاقة الشمسية في ورزازات، التي تُعد من أكبر المشاريع الشمسية على مستوى العالم. وقد وفّرت الصين التمويل والتكنولوجيا وبعض الموارد البشرية اللازمة، وهو ما ساهم في خفض كلفة المشروع وجعل المغرب مركزًا إقليميًا للطاقة النظيفة .

ثانيا: الآثار الاقتصادية والاستراتيجية للتنافس

لقد استفاد المغرب من هذا التنافس من خلال تنويع مصادر التمويل وتكنولوجيا الإنتاج، مما أتاح له تحسين شروط التفاوض وتجنب التبعية لأي طرف خارجي. كما ساهمت هذه الشراكات في خلق فرص شغل محلية، وتعزيز القدرات التقنية للمهندسين والعمال المغاربة من خلال نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات.

إلا أنّ هذا الانفتاح لم يخلُ من تحديات، حيث اضطر المغرب إلى مواءمة سياساته الطاقوية مع معايير الممولين الدوليين، لا سيما فيما يتعلق بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، يتعيّن على المغرب الامتثال لمعايير البنك الدولي في ما يخص تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لكل مشروع ممول، وهي عملية قد تكون مرهقة إداريًا وتستلزم قدرًا كبيرًا من التنسيق بين الوزارات والمؤسسات الوطنية .[2]

الفرع الثاني: التنافس الدولي في النيجر

[1] European Commission. (2021). EU–Morocco Green Partnership Report. Brussels: Directorate–General for Energy. p. 42

[2] World Bank. (2023). Environmental and Social Framework: Morocco Case Studies. Washington, DC: World Bank. p. 88

تُعد النيجر من الدول الإفريقية التي تشهد أشكالًا حادة من التنافس الدولي، لا سيما في ما يتعلق بمواردها الطبيعية، وعلى رأسها اليورانيوم والنفط. ويُظهر هذا البلد نموذجًا مختلفًا عن حالة المغرب، حيث يتركّز التنافس في النيجر في موارد أحفورية إستراتيجية تقع في صميم مصالح القوى الكبرى، ويطرح تحديات معقدة تتعلق بالسيادة والعدالة الاقتصادية والاستقرار السياسي.

أولا: الهيمنة الفرنسية الطويلة على قطاع اليورانيوم

منذ ستينيات القرن الماضي، شكّلت شركة أريفا الفرنسية Orano) حاليًا (الطرف المسيطر على قطاع استغلال اليورانيوم في النيجر، من خلال مشاريع مثل منجم أرليت ومنجم أكوتا. وقد مثّلت هذه الشراكة نموذجًا تقليديًا من العلاقات ما بعد الاستعمار، اتسم بعدم التوازن في توزيع العائدات الاقتصادية، حيث حصلت الحكومة النيجيرية على نسبة ضئيلة من أرباح القطاع مقارنة بحجم الثروات المستخرجة[1] .

وقد تعرّضت هذه العلاقة لانتقادات واسعة داخل النيجر وخارجها، حيث اتُهمت فرنسا بممارسة "استغلال اقتصادي غير عادل" في بلد يصنَّف ضمن أفقر دول العالم، رغم غناه بالموارد. وقد دفعت هذه الانتقادات الحكومة النيجيرية إلى إعادة التفاوض على شروط التعاقد في عدة مناسبات، كان أبرزها في عامي 2006 و2013، حيث طالبت برفع نسبة العائدات وفرض ضرائب أعلى على الشركات الأجنبية، ما أثار توترات متكررة بين الطرفين.[2]

ثانيا: دخول الصين على خط النفط وتغيير قواعد اللعبة

مع تعمّق التوجه الصيني نحو إفريقيا في العقدين الأخيرين، دخلت شركات مثل China National Petroleum Corporation (CNPC)إلى النيجر، مُحدثة تغييرًا جوهريًا في خارطة القوى الفاعلة في قطاع الطاقة. وقد أسندت الحكومة النيجيرية للصين مهمة تطوير

[1] تقرير إفريقيا، النيجر: اليورانيوم، النفط وتحول النفوذ العالمي، العدد 124، 2020، ص 6.

[2] بيروز دي مونكلو، م.-أ.، النيجر والفرنكافريقية: إرث النووي، باريس: منشورات كارتالا، 2014،ص 73.

حقل أغادِم النفطي شمال شرقي البلاد، بالإضافة إلى إنشاء خط أنابيب استراتيجي بطول يقارب 2000 كلم يربط منطقة الإنتاج بميناء كوتونو في بنين، ما يسمح بتصدير النفط النيجري نحو الأسواق العالمية .

تميّزت الشراكة الصينية عن الفرنسية بعدة سمات جعلتها أكثر قبولًا لدى صانعي القرار في النيجر، من بينها:

• مرونة أكبر في شروط التعاقد والتمويل، حيث استخدمت الصين مزيجًا من القروض الميسرة والاستثمار المباشر.

• تركيز على نقل التكنولوجيا وبناء البنية التحتية، مما ساعد في خلق فرص عمل محلية وتطوير قدرات وطنية.

• غياب المشروطية السياسية المباشرة، ما أتاح للحكومة النيجيرية هامش مناورة أوسع مقارنة بالضغوط السياسية الغربية .[1]

ثالثا: الانقلاب العسكري وإعادة ترتيب التحالفات

شهدت النيجر تحوّلًا دراماتيكيًا في علاقاتها الخارجية بعد الانقلاب العسكري في يوليو 2023، الذي أدى إلى قطع العلاقات مع فرنسا وإغلاق قواعدها العسكرية، في خطوة عُدّت بمثابة إنهاء فعلي لعقود من النفوذ الفرنسي في البلاد. وقد شكّل هذا الانقلاب نقطة تحوّل في التوجهات الجيوسياسية للنيجر، حيث فتحت الأبواب أمام تعزيز العلاقات مع قوى بديلة مثل الصين وروسيا.

[1] Zhou, H. (2021). China’s Oil Strategy in West Africa: A Case Study of Niger. Journal of Contemporary African Studies, 39(1), p. 112.

وسارع المجلس العسكري الحاكم إلى مراجعة العقود الاقتصادية، ووقع اتفاقيات جديدة مع الصين وروسيا في مجالات الطاقة والنقل والبنية التحتية، ما يعكس رغبة قوية في تحقيق نوع من "التحرر الاقتصادي" من الهيمنة التقليدية الغربية.

المبحث الثالث : آليات التعاون و الحوار الإقليمي

المطلب الأول : التكامل الإقليمي

الفرع الاول: الاتحاد الإفريقي

يُعتبر الاتحاد الإفريقي الهيئة القارية الأساسية التي تقود جهود التكامل في مجال الطاقة. من خلال "أجندة 2063"، يُعزز الاتحاد أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الوصول الشامل للطاقة، والانتقال العادل نحو مصادر نظيفة، وتعزيز البنية التحتية العابرة للحدود.

في عام 2023، أطلق الاتحاد الإفريقي "البرنامج الإفريقي لكفاءة الطاقة"، الذي يهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الحيوية مثل الصناعة، والنقل، والزراعة، والمباني، والطهي النظيف.[1] يُعد هذا البرنامج جزءًا من الاستراتيجية القارية لتعزيز الإنتاجية الطاقوية، وتقليل الانبعاثات، وتحقيق التزامات اتفاق باريس للمناخ.

تُنسق "المفوضية الإفريقية للطاقة (AFREC)" الجهود القارية في مجالات جمع البيانات، وتطوير السياسات، وتوحيد المعايير المتعلقة بالطاقة، مما يُسهم في تعزيز الشفافية والاستدامة في إدارة الموارد الطاقوية[2] .

الفرع الثاني: التكتلات الإقليمية

اولا: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(ECOWAS)

تُعد ECOWAS من أبرز التكتلات التي طورت إطارًا مشتركًا لإدارة الطاقة، حيث أطلقت "سياسة الطاقة المتجددة" و"سياسة كفاءة الطاقة" في عام 2013. تهدف هذه السياسات

[1] الاتحاد الإفريقي، إطلاق البرنامج الإفريقي لكفاءة الطاقة،2023 ،تم الاسترجاع من:
https://au.int/en/pressreleases/20241115/african-union-launches-african-energy-efficiency-programme-and-african-energy بتاريخ : 2025/03/28 على الساعة 16:33

[2] المفوضية الإفريقية للطاقة (AFREC). (بدون تاريخ). حول AFREC. تم الاسترجاع من: https://au-afrec.org/ بتاريخ : 2025/03/28 على الساعة 17:26

إلى زيادة حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات البنية التحتية والتدريب ونقل التكنولوجيا.

ثانيا:مجموعة شرق إفريقيا(EAC)

تسعى EAC إلى تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي بين دولها الأعضاء، مع التركيز على تطوير مشاريع الطاقة المشتركة. تواجه المجموعة تحديات تتعلق بتفاوت مستويات التنمية بين الدول الأعضاء، إلا أنها تعمل على تعزيز التعاون في مجالات البنية التحتية الطاقوية وتنسيق السياسات[1] .

ثالثا : مجموعة تنمية إفريقيا الجنوبية(SADC)

تُعتبر SADC من التكتلات الرائدة في مجال التكامل الطاقوي، حيث أطلقت "سوق الطاقة الكهربائية لإفريقيا الجنوبية (SAPP) "الذي يُسهم في تبادل الكهرباء بين الدول الأعضاء. في عام 2024، أُعلن عن إنشاء صندوق بقيمة 1.3 مليار دولار لتمويل مشاريع الربط الكهربائي الإقليمي، مما يُعزز من استقرار الشبكات الكهربائية وتوسيع نطاق الطاقة المتجددة[2] .

الفرع الثالث: اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية

تُعد AfCFTA من أبرز المبادرات التي تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية. تُسهم الاتفاقية في تسهيل التجارة البينية، بما في ذلك تجارة الطاقة، من خلال إزالة

[1] منصة الصحافة. ، مجموعة شرق إفريقيا بين طموح التكامل الإقليمي وواقع التحديات. 2024،تم الاسترجاع من: https://pressplatform.net/مجموعة-شرق-أفريقيا-بين-طموح-التكامل-ال/ بتاريخ : 2025/03/28 على الساعة 18:22

[2] رويترز، صندوق جديد بقيمة 1.3 مليار دولار لتمويل مشاريع الربط الكهربائي في إفريقيا الجنوبية،2023، تم الاسترجاع من: https://www.reuters.com/sustainability/sustainable-finance-reporting/new-13-bln-energy-fund-transmission-links-across-southern-africa-2024-03-05/ بتاريخ : 2025/03/28 على الساعة 19:50

الحواجز الجمركية وتنسيق السياسات. تُشير التقديرات إلى أن AfCFTA ستُعزز من الاستثمارات في قطاع الطاقة، وتُسهم في تطوير مشاريع البنية التحتية العابرة للحدود[1].

المطلب الثاني : حل النزاعات

أولًا: آليات الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات

يُعد الاتحاد الإفريقي أحد أبرز الفاعلين في تسوية النزاعات داخل القارة، حيث تبنّى منذ تأسيسه مبدأ "الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية"، مؤكدًا على أهمية الاعتماد على الوسائل السلمية في فض النزاعات بين الدول الأعضاء. وقد نص ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية (التي تحولت لاحقًا إلى الاتحاد الإفريقي) على وسائل محددة لتسوية المنازعات، شملت التفاوض، والوساطة، والتوفيق، والتحكيم .

من أبرز آليات الاتحاد الإفريقي في هذا السياق، "مجلس السلم والأمن الإفريقي"، الذي أُنشئ بموجب بروتوكول صادر في يوليو 2002 حيث يُعتبر المجلس الأداة الرئيسية للاتحاد في مجالات الإنذار المبكر، والوقاية من النزاعات، وإدارتها، وتسويتها، وإعادة الإعمار بعد النزاعات[2] .

ثانيًا: الوساطة والتحكيم كأدوات فعّالة

تُعتبر الوساطة من الأدوات الأساسية التي يعتمدها الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات. فعلى سبيل المثال، قامت كل من إثيوبيا ومالي بالوساطة في النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب عام 1963، مما أدى إلى وقف إطلاق النار والاتفاق على متابعة تنفيذ الاتفاق .

[1] رويترز،اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية تُعزز مستقبل الطاقة في القارة،2025، تم الاسترجاع من: https://www.reuters.com/legal/legalindustry/investment-africa-free-trade-area-agreement-powers-continents-energy-future بتاريخ : 2025/04/02 على الساعة 13:12

[2] دور منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حالياً) في تسوية المنازعات. تم الاسترجاع من: https://almerja.com/reading.php?idm=73863 بتاريخ : 2025/04/02 على الساعة 16:50

أما التحكيم، فيُستخدم كوسيلة قانونية لحل النزاعات التي يصعب تسويتها بالوسائل السياسية. وقد نص ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية على إنشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم، تتألف من 21 عضوًا، تُعنى بحل النزاعات بين الدول الأعضاء[1] .

ثالثًا: تعزيز الموقع التفاوضي للدول الإفريقية

من خلال تبني هذه الآليات، يمكن للدول الإفريقية تعزيز موقعها التفاوضي في مواجهة التنافس الدولي. فالاتحاد الإفريقي، عبر مؤسساته المختلفة، يوفر منصة للدول الأعضاء للتفاوض بشكل جماعي، مما يمنحها قوة تفاوضية أكبر في مواجهة القوى الدولية. كما أن تبني مبدأ "الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية" يُعزز من استقلالية القرار الإفريقي ويُقلل من التدخلات الخارجية .[2]

[1] تسوية الصراعات في أفريقيا: الآليات وسبل التفعيل. تم الاسترجاع من: https://pharostudies.com/تسوية-الصراعات-في-أفريقيا-الآليات-وسب/ بتاريخ : 2025/04/03 على الساعة 13:55

[2] الطريق الوعر إلى السوق الإفريقية الحرة – قراءات إفريقية. تم الاسترجاع من: https://qiraatafrican.com/23405/تجارة-بلا-عوائق-الطريق-الوعر-إلى-السوق/ بتاريخ : 2025/04/03 على الساعة 14:30

خلاصة الفصل :

يتّضح من خلال هذا ما سبق أن التنافس الدولي في إفريقيا، خصوصًا في قطاع الطاقة، يحمل آثارًا متباينة بين فرص تنموية وتحديات تتعلق بالتبعية الاقتصادية. فقد تمكنت دول مثل المغرب من استثمار هذا التنافس لتطوير الطاقات المتجددة وتعزيز شراكاتها، بينما لا تزال دول كالنيجر تواجه صعوبات في فرض شروط عادلة بسبب التحديات السياسية والأمنية. كما يبرز دور التكتلات الإقليمية كوسيلة مهمة لتعزيز التنسيق وحماية المصالح الإفريقية، وهو ما يؤكد الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي وبناء سياسات مستقلة وشفافة تُمكّن إفريقيا من الاستفادة من التنافس الدولي دون الوقوع في فخ الهيمنة

الخاتمة

الخاتمة :

يشكّل التنافس الدولي على موارد الطاقة في إفريقيا أحد أبرز تجليات التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم في القرن الحادي والعشرين. فالقارة الإفريقية، بما تمتلكه من موقع استراتيجي وثروات طبيعية هائلة، أصبحت محورًا مهمًا في معادلة الطاقة العالمية، حيث تسعى القوى الكبرى إلى ضمان موطئ قدم لها في المشهد الطاقوي الإفريقي، سواء من خلال الاستثمارات المباشرة، أو عبر اتفاقيات الشراكة والتعاون، أو حتى من خلال أدوات النفوذ السياسي والعسكري.

وقد بيّنت الدراسة أن هذا التنافس، وإن كان محفوفًا بالتحديات، فإنه يفتح كذلك آفاقًا واعدة أمام الدول الإفريقية التي استطاعت أن توظف هذا الإقبال الدولي لخدمة مشاريع التنمية المستدامة والبنية التحتية، عبر بناء شراكات استراتيجية متوازنة تحفظ مصالحها الوطنية. وفي المقابل، فإن دولًا أخرى لا تزال تعاني من التبعية والهشاشة، ما يجعلها عرضة للاستغلال ويحول دون استفادتها الحقيقية من ثرواتها الطاقوية.

و أيضا يتضح أن النجاح في إدارة الثروات الطاقوية لا يرتبط فقط بوجود الموارد، بل يعتمد على مدى توفر منظومات مؤسسية فعالة، وإرادة سياسية رشيدة، واستراتيجيات وطنية واضحة. كما أن العمل الجماعي من خلال التكتلات الإقليمية بات ضرورة حيوية، ليس فقط لمواجهة الضغوط الخارجية، بل أيضًا لتعزيز التكامل الاقتصادي وحماية المصالح الإفريقية المشتركة.

نتائج الدراسة :

- الموقع الاستراتيجي لإفريقيا وغناها بالموارد جعلا منها محورًا رئيسيًا للتنافس الدولي في قطاع الطاقة.
- القوى الدولية تسعى إلى تأمين مصالحها الطاقوية في القارة انطلاقًا من دوافع استراتيجية و اقتصادية.

- التنافس الدولي يوفر فرصًا لبعض الدول الإفريقية التي أحسنت استغلاله في دعم مشاريع التنمية والشراكة.
- دول أخرى لا تزال ترزح تحت التبعية بسبب هشاشتها الأمنية والمؤسسية، مما يعوق استفادتها من مواردها.
- التكتلات الإقليمية تمثل وسيلة فعالة للدفاع عن المصالح المشتركة ومواجهة الضغوط الخارجية.
- هناك حاجة ماسة لوضع سياسات وطنية طاقوية مستقلة تعزز السيادة وتضمن التوزيع العادل للثروات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

1. إبراهيم المرشد، رهانات القوة في العالم من منظور الجغرافية الاقتصادية للطاقة، المركز العربي لدراسات والأبحاث السياسية، الدوحة، 2018.
2. أحمد يوسف، التنافس الجيوسياسي على إفريقيا: أبعاده الاقتصادية والاستراتيجية، دار الفكر العربي، 2022.
3. بيروز دي مونكلو، النيجر والفرنكافريقية: إرث النووي، منشورات كارتالا، باريس، 2014.
4. جون بيليس، ستيفن سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
5. حمدي عبد الرحمان، إفريقيا وتحولات النظام الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2017.
6. سمير بن محاد، محاضرات في مقياس اقتصاديات الطاقة، 2016.
7. عبد السلام إبراهيم بغدادي، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه إفريقيا، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002.
8. عبد الكريم شكاكطة، الأهمية الاستراتيجية للطاقة في العلاقات الدولية: دراسة حالة الأوبك (1973–2014)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
9. علي صالح دانا، المتغيرات المؤثرة في التعاون بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراه، جامعة السليمانية، العراق، 2011.
10. قادري حسن، النزاعات الدولية، دراسة وتحليل، منشورات خير جليس، الجزائر، باتنة، 2007.
11. كارل بيلي، جيراد ريد، لعبة الطاقة الكبرى كيف ستغير القوة المتزايدة في آسيا العالم، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2014.
12. محمد الرميحي، الطاقة والمستقبل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

ثانياً: المجلات

1. أمينة مخلفي، النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة، مجلة الباحث، العدد 09، 2011.
2. سامي السيد أحمد محمد، التنافس الأمريكي الصيني على إفريقيا: المظاهر والتداعيات، مجلة رؤى مصرية، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد 26، مارس 2017.
3. سحر أحمد، حسين يوسف، الطاقة المتجددة بين الواقع والمأمول خارطة الطريق، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة الأزهر.
4. عاشور لكوشة، التنافس الدولي في إفريقيا وانعكاسه على مسار بناء الدولة، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، المركز الجامعي بالأغواط، العدد 07، سبتمبر 2021.
5. عبد الكريم صالح المحسن، العلاقات الصينية – الإفريقية: روابط الجنوب بالجنوب والعولمة البديلة، الحوار المتمدن، العدد 2557.
6. عميش عائشة، طرشي سهام، التحول الطاقوي كآلية لاستدامة الأمن الطاقوي في دول المغرب العربي، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 8، العدد 1، 2021.
7. نسيمة طويل، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد العاشر، جانفي 2017.

ثالثاً: الدراسات

1. سمير قط، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة – قطاع النفط نموذجاً، رسالة ماجستير، 2008.
2. عبد الستار سبد أحمد، مها عيد، الطاقة الجديدة والمتجددة ودورها في التنمية المستدامة للمناطق الريفية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الهندسة، 2013.
3. العربي بوعلام، محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار بطريقةECM ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011–2012.
4. علي سدي، دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي، جامعة سطيف، 2008.

5. عماد تكواشت، واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2011-2012.
6. مختارية دين، فاطمة الزهراء زرواط، الاستثمار في الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة مستغانم، 2018.
7. مريم بوعشير، دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، 2010-2011.
8. منير محمود بدوي، مفهوم الصراع دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، دراسات مستقبلية، العدد 3، 1997.
9. نشيدة حططاش، الغاز الطبيعي المسال بين تلبية الالتزامات الدولية وتحديات تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة شركة قطر غاز، جامعة سطيف 1، 2015.
10. وهبي زكرياء، محاضرات في مقياس الطاقة والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019/2020.
11. يحيى محمود حسين، الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، 2013.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1. الاتحاد الإفريقي – إطلاق البرنامج الإفريقي لكفاءة الطاقة
: https://au.int/en/pressreleases
2. البنك الدولي في إفريقيا
: https://www.albankaldawli.org/ar/region/afr/overview
3. تسوية الصراعات في إفريقيا https://pharostudies.com :
4. تقرير التجارة والتنمية 2023، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية :(UNCTAD)
https://digitallibrary.un.org/record/4041398
5. خالد التزاني، الانتشار العسكري الأمريكي في إفريقيا https://caus.org.lb/ar :
6. دور منظمة الوحدة الإفريقية في تسوية النزاعات https://almerja.com :
7. رويترز – اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية https://www.reuters.com :
8. رويترز – صندوق جديد للطاقة https://www.reuters.com :

9. زراولية فوزية، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في إفريقيا جنوب الصحراء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

10. الطريق الوعر إلى السوق الإفريقية الحرة – قراءات إفريقية : https://qiraatafrican.com

11. مركز الجزيرة للدراسات، الصين في إفريقيا : https://studies.aljazeera.net

12. المفوضية الإفريقية للطاقة (AFREC): https://au-afrec.org/

13. منصة الصحافة، مجموعة شرق إفريقيا https://pressplatform.net

خامساً: المراجع الأجنبية

1. Andreas H., Offrichter
2. Brautigam, D., *Will Africa Feed China?*, Oxford University Press, 2020.
3. European Commission, *EU–Morocco Green Partnership Report*, Brussels: Directorate-General for Energy, 2021.
4. Gledrlus Cesnakas, *Energy Resources in Foreign Policy: A Theoretical Approach*, Baltic Journal of Law and Politics, Volume 3, Number 1, 2010.
5. International Energy Agency (IEA), *Africa Energy Outlook 2022*, Paris: IEA.
6. Jean-Claude Maswana, *Will China's Recovery Affect Africa's Prospects for Economic Growth?*, Working Paper, No. 19, July 2010.
7. Jones, L., & Hameiri, S., *Debunking the Myth of "Debt-Trap Diplomacy": How Recipient Countries Shape China's Belt and Road Initiative*, Chatham House, 2021.

8. Michal Meidan, *China's Africa Policy: Business Now, Politics Later*, Africa Perspective, Vol. 30, No. 4.

9. Taylor, I., *Africa Rising? BRICS – Diversifying Dependency*, Boydell & Brewer, 2016.

10. V. Belyi, *Energy Security in International Relations Theories*, Higher School of Economics.

11. Zhou, H., *China's Oil Strategy in West Africa: A Case Study of Niger*, Journal of Contemporary African Studies, 2021.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
البسملة	
الشكر و العرفان	
الإهداء	
مقدمة	أ–و
الفصل الأول الإطار النظري و السياق الإقليمي	
تمهيد	**7**
المبحث الأول : تعريف المفاهيم الأساسية	**8**
المطلب الأول : التنافس الدولي على موارد الطاقة	**8**
المطلب الثاني : موارد الطاقة في افريقيا	**13**
المبحث الثاني : الأطر النظرية و المفاهيمية	**21**
المطلب الأول : النظريات الداعمة	**21**
المطلب الثاني : الإطار المفاهيمي	**28**
المبحث الثالث : السياق الاقليمي	**30**
المطلب الأول : الوضع الجغرافي	**30**
المطلب الثاني : التحديات و الفرص	**32**
خلاصة الفصل	**35**
الفصل الثاني ديناميكيات التنافس الدولي و تأثيره على السياسات الوطنية	
تمهيد	**37**
المبحث الاول : استراتجيات التنافس الدولي على موارد الطاقة	**38**
المطلب الأول : اللاعبون الدوليون	**38**
المطلب الثاني : آليات العمل	**44**
المبحث الثاني : تأثير التنافس الدولي على السياسات الإقتصادية الوطنية للدول	**50**
المطلب الأول : آثار اجابية و سلبية	**50**

المطلب الثاني : دراسة حالة –المغرب – النيجر –	**52**
المبحث الثالث : آليات التعاون و الحوار الإقليمي	**57**
المطلب الأول : التكامل الإقليمي	**57**
المطلب الثاني : حل النزاعات	**59**
خلاصة الفصل	**61**
الخاتمة	**63**
قائمة المصادر و المراجع	**66**
قائمة المحتويات	**63**
الملخص	

الملخص :

تتناول هذه الدراسة موضوع التنافس الدولي في إفريقيا على موارد الطاقة باعتباره أحد المظاهر البارزة للتحولات الجيوسياسية المعاصرة، في ظل تزايد الطلب العالمي على الطاقة واحتدام الصراع بين القوى الكبرى للسيطرة على الموارد الاستراتيجية. ركزت الدراسة على تحليل الأبعاد السياسية والاقتصادية لهذا التنافس، مع تسليط الضوء على الموقع الجغرافي المتميز لإفريقيا، وغناها بالثروات الطاقوية

اعتمدت الدراسة منهجًا تحليليًا متعدد الأبعاد، يشمل الأطر النظرية للعلاقات الدولية، إلى جانب تحليل السياقات الإقليمية التي تؤثر على تموضع إفريقيا في معادلة الطاقة العالمية. وبيّنت أن الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة، الصين، تنخرط في سباق محموم نحو تأمين مصالحها الطاقوية في القارة، من خلال الاستثمارات، العقود طويلة الأجل، أو النفوذ السياسي والأمني.

الكلمات المفتاحية:

التنافس الدولي، الطاقة في إفريقيا، العلاقات الدولية، الموارد الطبيعية، الأمن الطاقوي، الهيمنة الاقتصادية، التكتلات الإقليمية.

Summary:

This study addresses the issue of international competition in Africa over energy resources as one of the most prominent manifestations of contemporary geopolitical shifts, amid the growing global demand for energy and the intensifying struggle among major powers to control strategic resources. The study focuses on analyzing the political and economic dimensions of this competition, highlighting Africa’s strategic geographic location and its abundance of energy wealth.

A multidimensional analytical approach was adopted, incorporating theoretical frameworks from international relations, along with an analysis of the regional contexts that influence Africa’s position in the global energy equation. The study demonstrates that major powers such as the United States and China are engaged in a fierce race to secure their energy interests on the continent through investments, long-term contracts, and political and security influence.

Keywords:
International competition, energy in Africa, international relations, natural resources, energy security, economic hegemony, regional blocs.